

مجموعة المبادئ التوجيهية لانحراف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين في أوضاع النزوح الداخلي

سبتمبر / أيلول 2019 – النسخة الأولى



المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين

قامت شعبة الحماية الدولية بتجميع وتنسيق مجموعة المبادئ التوجيهية هذه، بدعم، وإذن نهائي من الشعب المعنية في المقر الرئيسي لمنظمة الأمم المتحدة؛ والتي تعد المالكة لمحتوى هذه المجموعة. للحصول على المزيد من التفاصيل، الرجاء الرجوع إلى جهة الاتصال المشار إليها في نهاية كل مذكرة من مذكرات المبادئ التوجيهية. وتدخل مجموعة المبادئ التوجيهية هذه حيز التنفيذ في سبتمبر / أيلول 2019، مع إصدار السياسة المعنية 'سياسة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن الانخراط في أوضاع النزوح الداخلي'. وسوف يتم تحديث مجموعة المبادئ التوجيهية هذه بصورة دورية، وسيُضاف إليها المزيد من التوجيهات حسب الحاجة، وفي الوقت المناسب.

صورة الغلاف:

© المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / ر. إيه. نايت
اليمن. تُجري المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نقاشاً مع امرأة نازحة داخلياً في مخيم المزرق، بمديرية حرض.

المحتويات

1	1- قائمة التّحّقق المرجعية لممثلي المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن الانخراط في أوضاع النزوح الداخلي
4	1-1 الاستعداد والتأهّب لحالات الطوارئ
5	2-1 تقديم استجابة للحماية وإيجاد حلول
7	3-1 فك ارتباط المفوضية في أوضاع النزوح الداخلي بطريقة مسؤولة
11	
12	2- الترتيبات التنسيقية المشتركة بين الوكالات
12	1-2 القيادة العالمية للمجموعات العنقودية
13	2-2 قيادة وتفعيل المجموعات العنقودية على المستوى القطري
15	3-2 المهام الأساسية للمجموعات العنقودية على المستوى القطري
17	4-2 قدرات المجموعات العنقودية
18	5-2 الترتيبات التنسيقية الأخرى
20	3- برمجة انخراط المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أوضاع النزوح الداخلي
22	4- تعبئة الموارد الازمة لانخراط المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أوضاع النزوح الداخلي
23	1-4 وضع البرامج وإعداد الموازنات
23	2-4 إرسال الرسائل
24	3-4 التمويل الحكومي
25	4-4 التمويل الجماعي
26	5-4 التمويل الإنمائي
26	6-4 التمويل من القطاع الخاص
27	5- اتصالات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أوضاع النزوح الداخلي
27	1-5 مقدمة
28	2-5 اتصالات المفوضية في بيئات الأشخاص النازحين داخلياً
29	3-5 إرسال رسائل الاتصالات
30	4-5 العمليات الإبداعية
31	5-5 الجزء السردي الاستراتيجي
32	6-5 التكتيكات
33	6- اعتبارات فك الارتباط المسؤول للمفوضية بما يتعلّق بأوضاع النزوح الداخلي
33	1-6 مقدمة
34	2-6 الأهداف
35	3-6 الحد الأدنى من الأعمال
35	1-3-6 الانخراط الواسع النطاق، والمعلومات، وتعيين أصحاب المصلحة المعنيين، وتطوير القدرات
36	2-3-6 إدماج تحليل الحماية واحتياجات الحلول الدائمة في الخطط التنموية
36	3-3-6 انتقال المهام المشتركة بين الوكالات على المستوى الوطني ودون الإقليمي إلى خدمة مصلحة النظام الوطني
37	4-3-6 وضع وتطوير القوانين والسياسات
38	7- الاختصارات (رموز الكلمات المركبة)
39	8- مبادرات تدخل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أوضاع النزوح الداخلي ('بصمة الأشخاص النازحين داخلياً')



© المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / روين سالفادو
كولومبيا. امرأة نازحة داخلية تطعم دجاجها في حظيرة صغيرة خارج منزلها. ويساعد البيض الذي يفقس يومياً في إطعام أسرتها وتوفير دخل ضئيل عن طريق بيعه.

- المعلومات وتحليل الفجوات، والمخاطر، والاحتياجات التي تستجد في مجال الحماية، ومنها دعم المنسق المقيم / منسق الشؤون الإنسانية، وفريق الأمم المتحدة القطري / فريق الشؤون الإنسانية القطري.
- القيادة الاستراتيجية للمجموعات العنقودية التي تتولى قيادتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.
- تقديم استجابة عملية فعالة.
- تقديم التوجيه والمشورة الفنية فيما يتعلق بالحماية والمأوى وإدارة المواقع / المخيمات دعماً لقدرات الاستجابة الوطنية، والقوانين والسياسات الوطنية بشأن النزوح الداخلي، والتي تتواءم مع المعايير الدولية.
- التأييد الفعال، والذي يشمل التأييد لمركبة الحماية وإيجاد الحلول.

و ضمن هذا الالتزام الشامل، فلا بدّ لممثلي المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من متابعة اتخاذ الإجراءات التالية على المستوى القطري في جميع جوانب انخراط ومشاركة المفوضية.

1- قائمة التّحَقُّق المرجعية لممثلي المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن الانخراط في أوضاع النزوح الداخلي

يتمثّل الغرضُ من قائمة التتحقق المرجعية في توجيهه لممثلي المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جهودهم الرامية إلى الوفاء بالالتزامات المؤسسية في أوضاع النزوح الداخلي. وهذه القائمةُ جزء لا يتجزأ من السياسة المتعلقة بالانخراط المفوضية في أوضاع النزوح الداخلي.

وترتكز قائمة التتحقق المرجعية هذه على التزام المفوضية، باعتبارها الوكالة العالمية التي تتولى قيادة قطاع الحماية، بقيادة عملية لتقديم استجابة مراعية للحماية في أوضاع النزوح الداخلي، وذلك من خلال:

1-1-1 المشاركة في اتخاذ تدابير الاستعداد والتأهب المشتركة بين الوكالات², مما يعني المشاركة في عمليات منع، وتحليل / رصد المخاطر، وأليات الإنذار المبكر على مستوى منظومة الأمم المتحدة كلها - بقيادة حكومية أو دعم حكومي، والإسهام في تقوية القدرات المحلية والوطنية لمنع مخاطر النزوح، والتخفيف من وطأتها وفقاً للمبادئ والمعايير الدولية.

1-1-3 إيجاد فرص للشركاء لتبادل المعلومات، وتعينة الموارد، وتنسيق أنشطة الاستعداد والتأهب لتوفير الحماية، والمأوى، وتنسيق وإدارة شؤون المخيمات/المواقع، بالتدخل لقيادة أنشطة الاستعداد والتأهب لهذه القطاعات، وذلك ضمن إطار القيادة الكلية للمنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، وبالسعى إلى طلب الحصول على الخبرات الفنية من المكاتب الإقليمية والمقر الرئيسي للأمم المتحدة (المشار إليه بـ'المقر الرئيسي' من الآن فصاعداً) عند الاقتضاء.

² اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، مقاربة الاستعداد والتأهب والاستجابة لحالات الطارئة، المتوافرة على الموقع الإلكتروني:
<https://www.humanitarianresponse.info/en/coordination/preparedness/erp-approach>

1-1 الاستعداد والتأهب لحالات الطوارئ

1-1-1 في البلدان المعرضة للنزاعات أو النزوح الناجم عن الكوارث، يجب إجراء تحليل سليم للمخاطر، واتخاذ التدابير الأخرى للاستعداد والتأهب للطوارئ وفق مستوى الخطر، ومن ضمنها، من خلال العمليات المشتركة بين الوكالات، من أجل قيادة أنشطة الاستعداد والتأهب للطوارئ على المستوى التنظيمي، وإصدار إعلانات الطوارئ، وفقاً [لسياسة المنقحة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن الاستعداد والتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ](#).¹

¹ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، سياسة الاستعداد والتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ، المتوافرة على الموقع الإلكتروني:

<https://emergency.unhcr.org/entry/171151/policy-on-emergency-preparedness-and-response> والأمن والإمداد تنفيذ السياسة، وتدعم بالاشتراك مع الشعب الأخرى على مستوى المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية، تنفيذ السياسة، والامتثال لها.



/المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ جلوريا رامازاني جمهورية الكونغو الديمقراطية. امرأة نازحة داخلية فرت من قريتها/الواقعة في/يتوري برفقة أحفادها



© المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / أليسا يفتر
مز/أمبيك. الأسر النازحة جراء إعصار يدوي يأخذون فوانيسيهم التي تعمل على الطاقة الشمسية، والتي وزعتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلى خيامهم لشحنتها.

7-1-1 المساهمة في تزويد البيانات وإدارة المعلومات

ضمن عمليات الاستعداد والتأهب المشترك بين الوكالات للطوارئ، يجلب الخبراء فيما يتعلق بالحماية، والمأوى، وإدارة وتنسيق المخيمات/المواقع.

8-1-1 استخدام وسائل التواصل المنتظمة والأدوات المعاصرة لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قائمة التأهب القصوى للاستعداد للطوارئ (HALEP)³ بهدف تبادل المعلومات الوثيقة الصلة داخلياً مع المكاتب الإقليمية المعنية، ومع بلدان اللجوء المحتملة، والهيئات الموجودة في المقر الرئيسي، ومنها المجموعات العنقودية العالمية التي تقودها المفوضية، وذلك فيما يخص عمل المفوضية، والعمل المشترك بين الوكالات:

- تحليل المخاطر والرصد.
- جهود الاستعداد والتأهب على المستوى القطري والاستراتيجيات الخاصة بالتصدي للنزوح الداخلي.
- تفعيل المجموعات العنقودية.
- جهود توجيه الرسائل والاتصالات، والاستراتيجيات.
- جهود جمع التمويل، والاستراتيجيات.

³ يمكنكم الاطلاع على قائمة التأهب القصوى للاستعداد والتأهب للطوارئ (HALEP)، المتوفّرة على الموقع الإلكتروني:
[https://collaborate.unhcr.org/teams/dess_preparedness/SitePages/The%20High%20Alert%20List%20for%20Emergency%20Preparedness%20\(HALEP\).aspx](https://collaborate.unhcr.org/teams/dess_preparedness/SitePages/The%20High%20Alert%20List%20for%20Emergency%20Preparedness%20(HALEP).aspx)

إرشاد: إن تأسيس آلية التنسيق القطاعي لتنسيق المخيمات وإدارة المخيمات، في وقت مبكر لا يؤدي بالضرورة إلى استحداث مواقع جماعية، لكنه يستطيع ضمان تقييم بدائل السكن كافة، وإعداد خرائط لقدرات الشركاء، وتمهيد السبيل لإدارة فعالة للنزوح بغض النظر عن السياق، في الوقت المناسب.

4-1-1 المساهمة بالخبراء في مجال الحماية، والسعى إلى تضمين الحماية في جهود الاستعداد والتأهب للطوارئ في كافة القطاعات أو المجموعات العنقودية، ولا سيما تلك التي تقودها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عالمياً.

5-1-1 وضع آليات لرصد الحماية والمشاركة المجتمعية والاستفادة منها كوسيلة لتحديد، ومنع النزاعات والعنف والتخفيف من وطأتها وتداعياتها، التي تشمل النزوح القسري.

6-1-1 تحليل المعلومات التي تجمعها المفوضية وغيرها من الجهات الفاعلة، وتبادل هذه التحليلات معها لكي تسترشد بها في الجهود العملية وجهود الاستعداد والتأهب المشترك بين الوكالات للطوارئ، ولا سيما فيما يتعلق بأولويات الحماية.

2-1 تقديم استجابة للحماية وإيجاد حلول

2-1-1 الاصطلاع بوظائف القيادة والتنسيق بما

يتواهم مع المسؤوليات العالمية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بما يضمن وجود منسقين مُكرّسين للعمل في جميع المجموعات العنقودية التي تقودها المفوضية.

إرشاد: كلما أمكن، يتم تولي أو المشاركة في تولي قيادة المجموعات العنقودية التي تقودها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بصورة مشتركة مع السلطات الحكومية و/ أو المنظمات الوطنية (الأهلية أو المحلية) دعماً للقدرات المحلية الموجودة، وذلك بما يتواهم مع هدف توطين (إضفاء الطابع المحلي) لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني.⁵

2-2-1 ضمان توافر قدرات إدارة المعلومات، دعماً للاستجابة التنسيقية والعملية للمجموعة العنقودية التي تقودها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على المستوى القطري.

3-2-1 ضمان المشاركة على مستوى الممثلين في الفريق القطري للأمم المتحدة / الفريق القطري للعمل الإنساني، وذلك بالاستناد إلى المشاورات الدورية مع، ولتوسيع الرؤية بشأن المجموعات العنقودية التي تقودها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، جنباً إلى جنب مع الاستجابة العملية لل保護政策.

4-2-1 إظهار القدرات القيادية على الحماية عن طريق توفير الخبرات، والتحليل وإسداء المشورة بشأن أولويات الحماية لكي تسترشد بها عمليات التخطيط وصنع القرارات الاستراتيجية للاستجابة الإنسانية.⁶

⁵ التوجيه الإضافي من المجموعة العنقودية العالمية للحماية بشأن تولي القيادة بصورة مشتركة مع السلطات الحكومية، الجاري إعداده حالياً
⁶ للحصول على توجيهات أكثر تفصيلاً بشأن قيادة المجموعة العنقودية للحماية، انظر إلى المذكرة الداخلية لممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 'قيادة قطاع الحماية في الأوضاع الطارئة المعقّدة'، <http://swigea56.hcrnet.ch/refworld/docid/56af06cf4.html> بيان اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن مركبة الحماية، والمتوفر على الموقع الإلكتروني:

https://interagencystandingcommittee.org/sites/default/files/the_centrality_of_protection_in_humanitarian_action_english_.pdf؛ وإلى التوجيهات المؤقتة بشأن استراتيجيات الحماية لدى الفريق القطري للعمل الإنساني، المتوفرة على الموقع الإلكتروني:
http://www.globalprotectioncluster.org/_assets/files/news_and_publications/hct-protection-strategies-provisional-guidance-final-september-2016.pdf

إلى المدونات بين الأطراف (أو النظارء) المنشورة على شبكة الإنترنت بشأن قيادة مجموعة الحماية، المتوفرة على الموقع الإلكتروني:
<http://www.deliveraidbetter.org/webinars/protection/>؛ for contextual examples, see <http://www.globalprotectioncluster.org/wp-content/uploads/CoP-Review-2018-screen-1.pdf>

استخدام وتحليل المعلومات بطريقة استباقية للفت الانتباه إلى الأوضاع الإنسانية المتدهورة، أو للتحولات التي تحدث في السياسات الحكومية إزاء الأشخاص النازحين داخلياً (المعسكرات، والقيود المفروضة على حرية التنقل، وحالات العودة القسرية، على سبيل المثال).

9-1-1 بالتنسيق مع الوكالات الأخرى، تقييم الغائدة المرحومة من المساعدات النقدية وجدوهاها كأحد أساليب الاستجابة وفق [سياسة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن التدخلات القائمة على النقد](#) وذلك من خلال النظم / أو الترتيبات الحكومية القائمة بالنسبة إلى الخدمات المالية أثناء مرحلة الاستعداد والتأهب.

10-1-1 بالمشاورات الوثيقة الصلة مع المكاتب الإقليمية والهيئات الموجودة في المقر الرئيسي، ولا سيما المجموعات العالمية التي تقودها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشعبة الطوارئ والأمن والإمداد (DESS)، وتوقع حجم قدرات الموظفين وتعيينهم، وإدارتهم لأغراض الاستعداد والتأهب لحالات الطوارئ، والتنسيق المُرتفع على مستوى المجموعات العنقودية، والاستجابة العملية.

11-1-1 الاستفادة بصورة استباقية من فرص / مهارات التدريب والتنمية (التطوير) لضمان توافر المعرفة المؤسسية، والاستعداد والتأهب، والاستجابة الأساسية لدى موظفي المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

12-1-1 تحديد وتعيين المسؤوليات على المستوى القطري للاستعداد والتأهب للحالات الطارئة، في إطار المسائلة الكلية لممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وتبليغ المسؤوليات المتفق عليها داخل العملية القطبية، ومع المكاتب الإقليمية، والهيئات المعنية الموجودة في المقر الرئيسي.

⁴ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، سياسة التدخلات القائمة على النقد، متاحة على الموقع الإلكتروني: <https://www.unhcr.org/protection/operations/581363414/policy-on-cash-based-interventions.html> ، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، استراتيجية مأسسة مبادرات التدخل النقدي 2016 – 2020، متاحة على الموقع الإلكتروني: <https://www.unhcr.org/584131cd7>

7-2-1 تعزيز إدماج عنصر الحماية في كل المجموعات،⁸ من خلال العمل مع جميع المجموعات العنقدوية، ولا سيما تلك التي تقودها المفوضية، بهدف تصميم وتقديم استجابة مشتركة بين الوكالات، تُشكّلها اعتبارات الحماية، بما يتماشى مع سياسة المفوضية بشأن العمر، والنوع الاجتماعي والتّنوّع.⁹

[إرشاد]: عرض تقديم التوجيه، والتدريب، والآراء واللاحظات، وأو النصائح، وتنفيذ وعرض مبادرات مشتركة لإدماج عنصر الحماية، تتناول مجموعتين قطاعيتين أو أكثر.

8-2-1 البدء في أداء دور رئيسي، والاضطلاع بهذا الدور في عمليات التقييم المشتركة التي يقوم بها أصحاب المصلحة المتعددين، وعمليات تحديد الخصائص، والدراسات التحليلية، على سبيل المثال، التقييم الأولي السريع المتعدد القطاعات (MIRA)، واستعراض الاحتياجات الإنسانية (HNO)، والتحليل القطري المشترك (CCA)، وذلك وفقاً للالتزامات الصفقة الكبرى¹⁰ والتوجيه المعمول به.¹¹

9-2-1 ضمان توافر بيانات ومعلومات دقيقة، ومحدّثة، وشاملة وحيدة النوعية، ومنها ما يتفق مع التزامات المجموعة العنقدوية الثلاثية، دعماً للمناصرة المستنيرة القائمة على أدلة الإثبات، ووضع البرامج، والرصد، وتقديم المساعدات والخدمات.

⁸ إدماج عنصر الحماية هو عملية تضمين مبادئ الحماية وتعزيز إمكانية الحصول الهدف، والأمان، والكرامة في إطار العون الإنساني. ويجب أن تشمل جهود إدماج عنصر الحماية، التي تبذلها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تحليلاً لأثر النزوح على الأشخاص النازحين داخلياً، ومنها فيما يتعلق بالاختلافات من حيث العمر والنوع الاجتماعي والإعاقة وغيرها من عناصر التنوّع الأخرى، كما يجب أن تشمل إجراءات يُوصى بها لجميع الجهات الفاعلة في العمل الإنساني لمتابعة تعزيز إمكانية حصول جميع الأشخاص النازحين داخلياً على المساعدة، والحماية، والحلول بطريقة تتصف بالأمان والكرامة. وللحصول على توجيه مفصل أكبر بشأن إدماج عنصر الحماية في المجموعات العنقدوية الأخرى، يمكنكم الاطلاع على الموقع الإلكتروني:

<http://www.globalprotectioncluster.org/themes/protection-mainstreaming/>

⁹ للاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن سياسة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن العمر والنوع الاجتماعي والتّنوّع، يمكنكم الاطلاع على الموقع الإلكتروني:

<https://www.unhcr.org/protection/women/5aa13c0c7/policy-age-gender-diversity-accountability-2018.html>

¹⁰ للاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن الصفقة الكبرى، يمكنكم الاطلاع على الموقع الإلكتروني:

<https://www.agendaforhumanity.org/initiatives/3861>

¹¹ يتضمن هذا، على وجه الخصوص، على الدليل الموجز لتقييم الاحتياجات (2017)، الصادر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، <http://needsassessment.unhcr.org/>.

[إرشاد]: يجب أن يكون تحليل الحماية بندًا دائمًا على أجندة (جدول أعمال) الفريق القطري للأمم المتحدة/الفريق القطري لشؤون الإنسانية (حيث يقوم الممثل وأو منسق مجموعة قطاع الحماية بالتعريف بهذا البند). ويجب أن تُعَدّ مجموعة قطاع الحماية، التي تقودها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ملخصاتٍ من صفحة إلى صفحاتٍ مع تحليلات ومشورة دقيقة ومقتضبة بشأن أولويات الحماية، يتم تحديتها وتبادلها بصورة دورية مع المنسق المقيم / منسق الشؤون الإنسانية و/أو فريق الأمم المتحدة / الفريق القطري للعمل الإنساني. ومن الأمور المهمة بالنسبة إلى المفوضية إبلاغ الجميع بأنّ الحماية لا تقتصر فقط على مجموعة عنقدوية واحدة أو مجموعة متعددة من الأشطة، بل إنّ الحماية رؤية وهدف استراتيجي يتعين التشارك في السعي إليها ومتابعتها من جميع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، والتي تتضطلع بشأنها المفوضية بدور استشاري خاص، ومسؤولية خاصة.

5-2-1 بالنسبة إلى جميع المجموعات العنقدوية التي تقودها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على المستوى القطري، يجب التأكد من وضع وتطوير وتنفيذ استراتيجيات شاملة للمجموعات العنقدوية.

6-2-1 يجب التأكيد من أن قيادة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مجال الحماية، والمأوى، وتنسيق شؤون المخيمات وإدارة المخيمات مشتركة واستراتيجية في وضع الحماية في صميم كلٍّ من استجابة المفوضية والاستجابة المشتركة بين الوكالات.

[ملاحظة]: للتوصيل إلى مقاربة استراتيجية أكثر ترابطًا لقيادتنا الثلاثية للمجموعة العنقدوية، يجب على كل منسقٍ من منسقي المجموعة القيام بما يلي:

- إبلاغ الممثل.
- الوجود المشترك في نفس مكان العمل.
- التشاور على نطاق واسع عند وضع وتطوير الاستراتيجيات وخطط العمل.
- التعاون والتنسيق بشأن عمليات التقييم والتحليل في عملية التخطيط الاستراتيجي التي تدير دقتها مجموعة الحماية، وذلك من خلال **دورة البرامج الإنسانية**.

ومن المهم أيضًا أن يعمل مُنسقو المجموعات العنقدوية مع فرق العمل لديهم عن كثب مع الزملاء العاملين في الميدان في مجالات الحماية، والمأوى وتنسيق شؤون المخيمات وإدارة المخيمات لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والذين يتمثل دورهم في تنفيذ برنامج المفوضية، وذلك حتى تُعزّز خططهم، وإجراءاتهم، ومبادراتهم، وإرسالهم الرسائل، بصورة متبادلة، كلٌّ فيما يخصه.⁷

⁷ للاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن دورة البرامج الإنسانية، يمكنكم الاطلاع على الموقع الإلكتروني:

<https://www.humanitarianresponse.info/en/programme-cycle/space>



© المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / مارتن، سان دييغو / الفيلبين. توزع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركة "OLQINU" / الملابس وغيرها من مواد /الاغاثة الأساسية على الأسر النازحة في اليوم العالمي لللاجئين عام 2018.

ارشاد: يجب أن تكون مشاركة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إيجاد الحلول مبنيةً على دراسات تحليلية سياسية، وسياقانية، ومؤسسة سلémie. ويُعتبر تمكين السياسات الحكومية، وتمكين القدرات التنفيذية الكافية من المُحدّدات البالغة الأهمية في التوصل إلى نتائج ناجحة، في حين أنّ غيابها يحمل في طيّاته خطر إحداث أثر محدود أو حتى الوصول إلى نتائج سلبية على المدى المتوسط والطويل.

13-2-1 استخدام الدراسة التحليلية لمجال الحماية والنزع، للوصول إلى مقاومة 'لا ضرر ولا ضرار' لإيجاد الحلول.

14-2-1 متابعة الإجراءات والمنهجيات التي تُثْبِمُ في إيجاد ظروفٍ موافقة لإيجاد حلول آمنة وكريمه وشمولية لأشخاص النازحين داخلياً، (وحيثما كان ذلك مناسباً)، للإجئين العائدين من بلدان اللجوء، كالمشاركة المجتمعية، وإعادة تأسيس هيكل الحكومة للمجتمع، والقانون والسياسات، والهوية والوثائق المدنية، ومبادرات التدخل المعنية بالموأوى والتوطين، وضمان امتلاك الأرضي، وسبل كسب العيش، والتعايش السلمي وفض النزاعات.

15-2-1 بالشراكة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين ذوي الصلة، السعي إلى تأمين مشاركة الأشخاص النازحين داخلياً وشمولهم طوال متطلبات النزوح في التّنّظُم والخدمات الوطنية الموجودة، كالحماية، والإسكان (توفير المساكن)، والتعليم، والمياه، والصرف الصحي، والصحة، وإمكانية الحصول على سبل كسب العيش، والتكميل الاقتصادي، والخدمات الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي، والإسهام في الجهود المشتركة بين الوكالات من أجل تقوية التّنّظُم والخدمات الوطنية للقطاعات التي تقودها المفوضية على المستوى العالمي.

10-2-1 إيلاء الأولوية لمقاربة واحدة أو أكثر من المقاربات التالية إلى إدارة بيانات المجتمعات، وذلك حسب السياق العملياتي والدور الذي تؤديه الجهات الفاعلة الأخرى وقدرتها: (1) التقدير. (2) الالتحاق بـ . (3) تحديد الخصائص والمسوحات(الدراسات الاستقصائية). واستكمال أي نشاط من أنشطة إدارة بيانات المجتمعات، باستخدام بيانات رصد الحماية.

11-2-1 من خلال تنفيذ نهج الحماية المجتمعية بناءً على مبدأ لا ندامة¹² وترتيب أولويات مبادرات التدخل لمنع الاحتياجات والمخاطر ذات العلاقة بالحماية، الآنية منها والأكثر إلحاحاً، والاستجابة لها وتحفيض وطأتها، ومنها الحماية من الاستغلال الجنسي والإساءة الجنسية، والعنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، وحماية الطفل.

12-2-1 اعتماد الفرص لمناصرة وتحفيز، والإسهام في دور قيادي مشترك، في تنسيق الجهود المشتركة بين الوكالات بما يلي:

- مبادرات وأنشطة الحماية من الاستغلال الجنسي والإساءة الجنسية.
- التواصل مع المجتمعات.
- المساعدة أمام الأشخاص المتضررين.

12-2-1 اعتماد الفرص لمناصرة وتحفيز، والإسهام في، وتعزيز الجهود التي تقودها الحكومة لتلبية الاحتياجات المباشرة، والمتوسطة والطويلة الأمد للأشخاص النازحين داخلياً – سواءً أكانوا يندمجون محلياً، أم عائدين إلى بلد المنشأ، أم يستوطنون في جزء آخر من البلاد، إضافةً إلى المجتمع المتضرر من النزوح على نطاق أوسع.

وفقاً لمبدأ لا ندامة¹²، المعروف به في سياسة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن الاستعداد والتأهّب والاستجابة للحالات الطارئة، فإنه يجب على المفوضية ألا تسمح، تحت أي ظرف من الظروف، بتعريض الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية لضرر يمكن تجنّبه أو تكبد معاناة لا داعي لها.



© المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / رومين دسكلوس.
نيجيريا. طفل يلعب في مخيم في شمال شرق نيجيريا

18-2-1 التشجيع على إشراك الجهات الفاعلة في

التنمية بأسرع وقت ممكن في التخطيط للاستجابة وتقديمها، مع التركيز على الاستمرارية والتكامل بين العمل في المجال الإنساني والمجال التنموي، ودعمًا لبناء السلام وإدامته.

إرشاد: تُسهم مبادرات التدخل في قطاع المأوى، التي تدعم تشييد المنازل أو إصلاح المتضررة منها في مناطق العودة أو مناطق التوطين (إعادة التوطين)، في عملية التحول بدرجة أكبر مما تُسهم به مبادرات التدخل التي تقتصر فقط على الدعم المخصص للحالات الطارئة في مناطق النزوح.

19-2-1 زيادة فرص استخدام البرمجة (وضع

البرامج) المتكاملة والمقاربات المستندة إلى المناطق، والتي تكون شاملةً لجميع فئات المجتمعات في أي سياق عملياتي معين (كالأشخاص النازحين داخلياً، واللاجئين وطالبي اللجوء، واللاجئين العائدين والأشخاص النازحين داخلياً الذين يعيشون في الجوار القريب وفي ظروفٍ مماثلة).

20-2-1 النظر في استخدام المساعدات النقدية

بالتعاون الوثيق مع الوكالات الأخرى والشركاء الآخرين للاستجابة للاحتياجات الأساسية والاحتياجات الأخرى، جنباً إلى جنب مع المساعدات العينية والخدمات.

طلب الحصول على مخصصات من احتياطي العمليات، والقيام، في الوقت نفسه، بإعادة تخصيص الموارد بصورة مؤقتة في حدود المواريثات المتفق عليها قدر المستطاع.

22-2-1 البناء على برامج المفوضية السامية

للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الخاصة باللاجئين وعديمي الجنسية وعلى الميزة (الميزات) النسبية لها حيثما توافرت هذه البرامج والميزات: الوجود الطويل الأمد داخل البلد، وعلاقات العمل المطورة مع وزارات معينة، والوجود الميداني الراسخ.

إرشاد: تُلبي مبادرات التدخل في مجال المأوى والتوطين احتياجات الحماية المادية، ورفع مستوى الكرامة، وتقليل مستوى المرضية (الإصابة بالمرض)، وتوفير نقطة دخول غير مثيرة للجدل، وذات قيمة عالية للفاعل مع المجتمع، والسلطات، والشركاء. ومن الأهمية، حيثما أمكن، ترتيب أولويات مبادرات التدخل المعنية بالمأوى والتي يقودها المجتمع، والاعتماد على المواد المحلية وممارسات البناء المحلية.

16-2-1 تماشياً مع أجندة (جدول أعمال) 2030، ومبداً

'عدم ترك أحد خلف الركب'، ينبغي تعزيز **مشاركة الأشخاص النازحين داخلياً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المستويين المحلي والوطني**، على سبيل المثال، من خلال إطار قانوني وسياسي تمكيني، والشمول في خطط التنمية الوطنية، ودون الإقليمية، والمحلية.

17-2-1 بناء مقارب فعالة للفترة على مواجهة

الأزمات وإيجاد الحلول التي من شأنها مساعدة الأشخاص النازحين داخلياً، والمجتمعات المتضررة من النزوح على نطاق واسع، والسلطات الحكومية؛ بهدف التعامل مع، والغلب على تداعيات النزوح وأثاره.

إرشاد: يجب أن تدعو إدارة مسألة النزوح في البيانات الجماعية في المناطق الريفية أو الحضرية – سواءً أكانت مخيمات رسمية أم توطين رسمي، أم موقع / أحياء فقيرة غير رسمية، أم مراكز استقبال وعبور – المقيمين في تلك الأماكن إلى الحصول على الخدمات الوطنية، أو إلى تقسيمها فيما بينهم وبين المجتمعات المضيفة لهم، وأن تقوم بتجميع وتبادل المعلومات المتعددة القطاعات مع جميع مقدمي الخدمات، وأن تستخدم وسائل الحماية المجتمعية لتبسيير عملية إدارة الموارد في تلك الأماكن، إلى جانب تيسير آليات الإحالة.

3-1 فك ارتباط المفوضية في أوضاع النزوح الداخلي بطريقة مسؤولة

1-3-1 التشاور على نحو هادف مع سلطات الدولة، والفريق القطري للأمم المتحدة/الفريق القطري للعمل الإنساني، والمجموعات العنقودية والشركاء في تنفيذ العمليات، والأشخاص النازحين داخلياً والمجتمعات المتضررة من النزوح على نطاق واسع، عند إنشاء وتطوير وتنفيذ الخطط الرامية إلى عدم انخراط المفوضية في أوضاع النزوح الداخلي، بطريقة مسؤولة، والسعى إلى الحصول على آرائهم وملحوظاتهم (التغذية الراجعة) وتعديل عملية التخطيط حسماً تقتضيه الضرورة.

2-3-1 متابعة استراتيجية لتطوير القدرات تستهدف الجهات (الأطراف) الفاعلة الوطنية من أجل حماية الأشخاص النازحين داخلياً وإيجاد الحلول لهم.

3-3-1 إدماج تحليل موضوع الحماية والاحتياجات المطلوبة لإيجاد الحلول الدائمة في العمليات والآليات المشتركة بين الوكالات، على سبيل المثال، التحليل القطري المشتركة، وإطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة (UNSDCF) وغيرها من الخطط التنموية.

4-3-1 التشجيع على انتقال الوظائف التنسيقية للمجموعة العنقودية، المشتركة بين الوكالات في الوقت المناسب على المستوىين الوطني ودون الإقليمي، بما يصب في مصلحة أي نظام وطني لذلك.

5-3-1 تعزيز سنّ أو تقييم القوانين والسياسات التي تقودها الحكومة من أجل تلبية متطلبات الحماية وإيجاد الحلول للأشخاص النازحين داخلياً.

جهة الاتصال: قسم الأشخاص النازحين داخلياً، شعبة الحماية الدولية.

23-2-1 تعبئة الموارد الداخلية والخارجية،
ويشمل ذلك الموقر الأخير للخدمات،¹³ وإشراك الشركاء المحليين والوطنيين والدوليين لسد الفجوات، وذلك يشمل إشراك المكاتب الإقليمية والمقر الرئيسي، وخاصة شعبة العلاقات الخارجية، وإطلاعها على آخر المستجدات، وذلك بهدف ضمان الاتساق، وزيادة فرص تعبئة الموارد.

24-2-1 ضمان التوافق بين الميزانية والأرقام التي تنسدّها نداءات الإغاثة في الوثائق المشتركة بين الوكالات، وفي نداءات الإغاثة الخاصة بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وطلب المشورة من شعبة العلاقات الخارجية (دائرة العلاقات مع المانحين وتعبئة الموارد) بشأن كيفية عكس طلبات إعانته موازنة المفوضية قبل إصدار نداءات الإغاثة المشتركة بين الوكالات.

25-2-1 تقييم وتحديد الموظفين المطلوبين للوفاء بالتزامات المفوضية، وقد يشمل ذلك إعادة التخصيص داخلياً وأو طلب القدرات من خلال عمليات تعيين الموظفين المؤقتين من قوائم الخبراء المرشّحين، والشركاء المتعلقة بالكوادر الاحتياطية من الخبراء الفنيين (على سبيل المثال في مجالات العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، ومسؤولي إدارة المعلومات، والمأوى، وتحطيب المواقع، والإدارة والتسيير).

26-2-1 وضع وتطوير استراتيجية اتصالات للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على المستوى القطري تُرشدّها وتوجّهها استراتيجية الاتصالات العالمية لدى المفوضية، وتعكس الأولويات على المستوى القطري بالنسبة إلى الأشخاص النازحين داخلياً، والمجتمعات المتضررة من النزوح على نطاق أوسع؛ وتدعم وتصبُّ في الاتصالات المشتركة بين الوكالات من أجل تعزيز أهداف الاتصالات لتحقيق المنفعة للأشخاص النازحين داخلياً.

¹³ للإطلاع على المزيد من المعلومات على الموقر الأخير لخدمات، يمكنكم الرجوع إلى التوجيهات ذات الصلة الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والمتوافرة على الموقع الإلكتروني:
https://interagencystandingcommittee.org/system/files/reference_module_for_custer_coordination_at_country_level_2015.pdf

2- القيادة العالمية للمجموعات العنقدية

على المستوى العالمي، تقود المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين المجموعة العنقدية العالمية للحماية لغايات إحراز تحديد شامل للمخاطر، والفجوات، والاحتياجات الأساسية. كما تشارك المفوضية الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في قيادة المجموعة العالمية للمأوى، وتشارك المفوضية أيضاً المنظمة الدولية للمigration في قيادة المجموعة العالمية لتنسيق شؤون المخيمات وإدارة المخيمات.

و ضمن نطاق عمل المجموعة العنقدية العالمية للحماية، وفي إطار المسؤولية الكلية للمفوضية، يقوم ضباط الارتباط لدى المفوضية بالتنسيق الفرعي لnetworks المسؤولة كما يلي: حماية الطفل مع منظمة الأمم المتحدة للفolley (يونيسف)؛ والعنف المبني على النوع الاجتماعي مع صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ والمساكن، والأراضي والممتلكات مع المجلس البرويجي للإجئين؛ والإجراءات المتعلقة بالألغام مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. وتدعى المفوضية، بصفتها القائد للمجموعة العنقدية العالمية للحماية، عمليات التنسيق بين نطاقات المسؤولية كافة، وتمثل المفوضية المجموعة كل على مستوى الفريق القطري للأمم المتحدة/الفريق القطري للعمل الإنساني.

ووفقاً لتوجيهات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، والتي التزمت المفوضية بتنفيذها، يجب على قادة المجموعات العنقدية العالمية للحماية، جنباً إلى جنب مع شركائهم، تقديم أنواع الدعم التالية من أجل تقوية الاستجابة الميدانية:

- خبراء مدربين لقيادة عملية تنسيق شؤون المجموعات العنقدية على المستوى الميداني.
- قدرات فنية احتياطية (لتنمية الاحتياجات المفاجئة).
- زيادة المخزونات، بعضها يوضع مسبقاً داخل المناطق والأقاليم (كمواد المأوى اللازمة لحالات الطوارئ مثلًا).
- الأدوات التقنية الموحدة، ومنها لأغراض إدارة المعلومات.
- الانفاق على أساليب ونماذج مشتركة لإحراز عمليات تقييم الاحتياجات، والرصد، ووضع القواعد المعيارية المرجعية.
- الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من الاختبارات الميدانية.

2- الترتيبات التنسيقية المشتركة بين الوكالات

يُوفر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 48 / 116 الأساس القانوني لانخراط المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين في أوضاع النزوح الداخلي. كما أن المفوضية جزء من مقاربة المجموعات العنقدية المرتبطة باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، والتي تم تأسيسها بمعية الإصلاحات التي أدخلت على العمل الإنساني الذي تقوم به الأمم المتحدة وبرنامج التحول التي أعيقتها. وقد جرى توجيه تلك الإصلاحات إلى إدخال قدر أكبر من القابلية للتنمية، والتوقعات المُنتَفحة التي تشمل المنظومة بأسرها، والمساءلة بصورة أكبر فيما يتعلق بالحماية، والمساعدة، وإيجاد الحلول للأشخاص النازحين داخلياً.¹⁴

وفي إطار جدول أعمال التحول، فقد تم تحديد مسؤوليات واضحة للوكالات الفردية في الاستجابات الجماعية للنزوح الداخلي، دعماً للدولة المُضيفه. ومع أن الإصلاحات في المجال الإنساني كانت قد استُحدثت لتنمية عمليات التنسيق في أوضاع النزوح الداخلي، إلا أن نهج المجموعة العنقدية أصبحت النموذج المعياري لجميع الحالات الطارئة التي تحدث بصورة مفاجئة.¹⁵

رسائل رئيسية

لقد سعت مقاربة المجموعات العنقدية المرتبطة باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات إلى تقوية الاستعداد والتّاهُب والقدرات الفنية على نطاق المنظومة، بهدف الاستجابة للحالات الطارئة، ولا سيما فيما يتعلق بالنزوح الداخلي، من خلال قيادة ومسئولة مُعينة بوضوح في المجالات الرئيسية للاستجابة الإنسانية.

وبينصب نفس القدر من التركيز على دعم آليات الاستجابة الوطنية كجزء من التزام أكبر بتعزيز الدور الرئيسي الذي تؤديه الدول.

¹⁴ للاطلاع على المزيد من التفاصيل بشأن تفعيل المجموعة العنقدية والخطوات الأخرى، يرجى النظر إلى رؤساء الوكالات الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، أجنة (برنامج التحول، والمتوافرة على الموقع الإلكتروني: <http://www.humanitarianinfo.org/iasc/pageloader.aspx?page=content-template-default&bd=87>)

¹⁵ اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وحدة مستقلة مرجعية لتنسيق شؤون المجموعة العنقدية على مستوى (القطري)، يوليوا تموز 2015، صفحة 13، والمتوافرة على الموقع الإلكتروني: https://interagencystandingcommittee.org/system/files/cluster_coordination_reference_module_2015_final.pdf

2- قيادة وتفعيل المجموعات العنقودية على المستوى القطري

رسائل رئيسية

وفقاً للسياسة الخاصة بانخراط المفوضية في أوضاع النزوح الداخلي، فإنّ الموقف الافتراضي للمفوضية هو تولي قيادة المجموعات العنقودية للحماية، والمأوى، وتنسيق شؤون المخيمات وإدارة المخيمات على المستوى القطري في الأزمات الناجمة عن النزاعات. كما تولى المفوضية قيادة المجموعة العنقودية للحماية في حالات النزوح الناجمة عن الكوارث. وعندما يكون لديها وجود داخل القطر، وطلب حكومي بتوفير الحماية، واتفاق مشترك بين الوكالات على قيام المفوضية بذلك.

سوف يتم اتخاذ أي قرار بشأن تولي قيادة مجموعة عنقودية ما أو عدم تولّي قيادتها، على المستوى المؤسسي، وذلك يتطلب التوصل إلى اتفاقٍ ومشاورات مُسبقة تقوم بها وحدة العمليات القطرية مع المكاتب الإقليمية، وهيئات المقر الرئيسي ذات الصلة (شعبة الطوارئ، والأمن والإمداد، وشبعة العلاقات الخارجية) والمجموعات العنقودية العالمية التي تعودها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وتنطبق نفس عملية اتخاذ القرارات على ترتيبات الرئاسة المشتركة والإدماج الاستثنائي للمجموعات العنقودية. وبصورة افتراضية، فإنّ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لا تُحَبِّد إدماج المجموعات العنقودية.

تُوفِّر الوحدة المستقلة المرجعية لدى اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، التي تتناول تنسيق المجموعات العنقودية على المستوى القطري ... حيث تُوفِّر معايير واضحة، ومحفّزات وإجراءات مُفصّلة لأغراض تفعيل المجموعات العنقودية. وتمثل الخطوات الرئيسية للتنفيذ، ودور المفوضية فيها، فيما يلي:

على المستوى القطري، يتفق المنسقون المقيمون/ منسقو الشؤون الإنسانية على الوكالات التي تتولى قيادة المجموعات العنقودية، بالتشاور مع الفريق القطري للأمم المتحدة/الفريق القطري للعمل الإنساني. ويعكس هذا الاتفاق بصورة مثالية الترتيبات العالمية، كما قد يُملّيه سياق العمليات. ومن حيث المبدأ، عندما يتم تفعيل نظام المجموعات العنقودية لأجل الاستجابة لأزمة إنسانية يصاحبها نزوح داخلي، فإنّ الترتيب المُتفق عليها عالمياً هو:

• الأزمة الناجمة عن النزاعات: سوف تقود المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (بمشاركة الحكومة في القيادة أو باشراف منظمة دولية غير حكومية معها كرئيس مشترك)،¹⁶ حسب الترتيبات داخل البلد) المجموعات العنقودية للحماية، والمأوى، وتنسيق شؤون المخيمات وإدارة المخيمات؛ وسوف تشارك المفوضية في غيرها من المجموعات العنقودية، حسب الاقتضاء.

• الأزمة الناجمة عن الكوارث: سوف تقود المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (بمشاركة الحكومة أو بإشراف منظمة دولية غير حكومية كرئيس مشترك حسب الترتيبات داخل البلد) المجموعة العنقودية للحماية عندما يكون للمفوضية وجود يفي بالغرض داخل القطر، وطلب حكومي بتوفير السامي لحقوق الإنسان للقيام بذلك. وفي حال كانت المجموعة تتولى بالفعل زمام قيادة المجموعات العنقودية لأزمة إنسانية ناجمة عن نزاع عند وقوع خطر طبيعي، فإنّ المفوضية يجب أن تحافظ بذلك على القيادة. ويتعين على المفوضية المشاركة في مجموعات قطاعية أخرى حسب الاقتضاء.¹⁷



©المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / أنمار قصي. العراق. أسر نازحة من الفلوجة.

¹⁶ وفق الوحدة المستقلة المرجعية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وخاصة بتنسيق شؤون المجموعات العنقودية، تظل الوكالة المعنية لقيادة المجموعة العنقودية، مع ذلك، تحافظ بالمسؤولية الكلية عندما تكون ترتيبات الرئاسة المشتركة للمجموعة العنقودية قد تم الاتفاق عليها على المستوى القطري، وذلك يشمل ما يتعلق بمفهوم اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لموضوع 'الموفر الأخير للخدمات'. وعلاوةً على ذلك، فإنّ أي ترتيبات لقيادة المشتركة للمجموعة العنقودية لا تُؤْمِن من مناقشتها والاتفاق عليها مع القيادات العالمية للمجموعات العنقودية، كلّ فيما يخصها.

¹⁷ يُنْوَّق للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بأن يتولى قيادة المجموعة العنقودية للمأوى؛ وللمنظمة الدولية للهجرة بأن تتولى قيادة المجموعة العنقودية لتنسيق شؤون المخيمات وإدارة المخيمات في بيئات الكوارث. فإذا ما اندلع نزاع ما في أزمة ناجمة عن الكوارث، وحيث لا تكون المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد تولّت بعد قيادة المجموعة العنقودية، فيجب على المفوضية التفاوض مع الشركاء ذوي الصلة، ومع منسق الشؤون الإنسانية / المنسق المقيم لأجل الاضطلاع بزمام قيادة المجموعات العنقودية للحماية، والمأوى، وتنسيق شؤون المخيمات وإدارة المخيمات.

• المشاركة مع الهيئات العاملة في المقر الرئيسي، وتحديداً قسم الشراكات والتنسيق التابع لشعبة العلاقات الخارجية والمجموعات العنقودية العالمية التي تقودها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على أي عمليات تواصل / رسائل (خطابات)، تُوصي بأي تغييرات في الترتيبات التنسيقية، على سبيل المثال، تفعيل المجموعات العنقودية، وإعلان حالات الطوارئ، والقيادة المشتركة أو التيسير المشترك للمجموعات العنقودية.

2- في إطار البروتوكول الجديد لتوسيع نطاق العمل الإنساني على صعيد المنظومة، الصادر عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، فقد أعطى منسق عمليات الإغاثة في الحالات الطارئة رؤساء الوكالات الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات مدةً قصيرةً للغاية (72 ساعة كحد أقصى) للموافقة على ترتيبات المجموعات العنقودية على المستوى القطري التي يقترحها المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية. وقد تُبَيَّن موافقة على أساس 'عدم وجود اعتراضات'، بمعنى أن المفوض السامي 'يستطع الاعتراض فقط لأسباب واضحة ومحددة مُسبقاً'. ويجب على ممثل المفوضية، بالتشاور مع المكتب الإقليمي والمجموعات العنقودية العالمية التي تقودها المفوضية، إشراك الهيئات العاملة بالمقر الرئيسي لتأكيد الموقف المؤسسي بشأن تفعيل المجموعات العنقودية والقيادة، وحل أي خلافات لكي يتضمن المفهوم السامي نقل استجابة واضحة إلى منسق عمليات الإغاثة في الحالات الطارئة. ويقوم المقر الرئيسي بإعداد هذه الاستجابة وإرسالها.

3- يُطْلِع منسق عمليات الإغاثة في الحالات الطارئة المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية على القرار الذي يتخذه رؤساء الوكالات الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن ترتيبات المجموعات العنقودية على المستوى القطري. وبعد ذلك يتم تبادل هذه المعلومات مع الفريق القطري للأمم المتحدة/ الفريق القطري للعمل الإنساني، والوكالات القيادية والشركاء ذوي الصلة. ويجب على ممثل المفوضية، في الأوضاع التي تتضطلع فيها المفوضية بدورها القيادي

1- بناءً على النقاشات التي تُجرى ضمن أعضاء الفريق القطري للأمم المتحدة/الفريق القطري للعمل الإنساني، فإن المنسق المقيم / منسق الشؤون الإنسانية يُوصي منسق عمليات الإغاثة في الحالات الطارئة بتفعيل المجموعة العنقودية. ويمكن القيام بذلك أيضاً على أساس خطة الطوارئ الوطنية، واستناداً إلى القدرات والاحتياجات الوطنية في الأوضاع التي لا يكون فيها الفريق القطري للعمل الإنساني موجوداً. وضمن الإطار المشترك بين الوكالات، فإن على ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التأكد مما يلي:

• المشاركة في عملية الاستعداد والتَّأهُب، والخطيط للحالات الطارئة على مستوى القطاع أو المجموعة العنقودية، والمشاركة في مناقشات التفعيل مع الفريق القطري للأمم المتحدة / الفريق القطري للعمل الإنساني، إضافةً إلى المشاركة في غيرها من المناقشات الثانية المطلوبة.

• إطلاع المنسق المقيم / منسق الشؤون الإنسانية والفريق القطري للأمم المتحدة / الفريق القطري للعمل الإنساني على تحليل وأولويات الحماية، لكي يقوموا بصياغة شكل الاستجابة الجماعية، ويقودوا محور أعمال الحماية.

• تنبيه المكتب الإقليمي وهيئات المقر الرئيسي ذات الصلة والتشاور معهم مُسبقاً، ولا سيما مع شعبة الطوارئ والأمن والإمداد، وشعبة الحماية الدولية، وشعبة العلاقات الخارجية، والمجموعات العنقودية العالمية التي تقودها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتكوين رؤية واضحة بشأن تفعيل المجموعات العنقودية والدور القيادي للمفوضية قبل قيام المنسق المقيم / منسق الشؤون الإنسانية بطلب تفعيل المجموعة العنقودية بصورة رسمية.

• القيام بإجراءات تحضيرية للتأكد من تمويع المفوضية وامتلاكها القدرات الازمة لتولِّي قيادة المجموعة العنقودية بما يتواهم مع مسؤولياتها العالمية. وقد تشمل هذه الجهد التواصل مع المجموعات العنقودية العالمية التي تقودها المفوضية لإرسال بعثات تقنية.



© /المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / يحيى أرحاـب .
اليمن. /مرأة نازحة داخلية تجلس داخل خيمتها في شمالي محافظة عمران.



©/المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين /أندرو مككونيل.
أوكرانيا. امرأة نازحة داخلية تبعد عن منزلها المدمّر.

2-3 | المهام الأساسية للمجموعات العنقودية على المستوى القطري

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مطالبةً منذ البداية بالمشاركة في عمليات دورة البرامج الإنسانية التي يقودها المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية والفريق القطري للأمم المتحدة/الفريق القطري للعمل الإنساني، لكي يتضطلع بدور فعال في المجموعات العنقودية التي تقودُها وتنسّقها، مع التركيز على المعلومات والدراسات التحليلية في مجال الحماية للاسترشاد بها في عملية التخطيط الكلية للعمل الإنساني. وتحدد دورة البرامج الإنسانية إلى تحسين الأداء على صعيد المنظومة كلها على المستوى القطري، وذلك عن طريق تحديد النتائج المشتركة التي يجب على الفريق القطري للأمم المتحدة/الفريق القطري للعمل الإنساني تحقيقها، والمساهمة التي ينبغي تقديمها من كل مجموعة عنقودية ومنظمة، ومنها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وبالتالي، فإن دورة البرامج الإنسانية تتّألف من مجموعة من العمليات والأدوات المتربطة معاً للقيام بالتخطيط الفعال، إضافة إلى ترتيب أولويات الاستجابة، وتوجيهها، ورصدها على نطاق المنظومة كلها؛ وذلك من خلال صناعة القرار المستنيرة. وتشتمل بعض المخرجات المُتوخّلة الرئيسية ضمن دورة البرامج الإنسانية على استعراض الاحتياجات الإنسانية، وخطّة الاستجابة الإنسانية، وتقارير الرصد الدورية.¹⁹

للمجموعة العنقودية، الاستثمار بسرعة في قدرات كافية لاغراض التنسيق، بينما يتم الاستعداد للمشاركة في العمليات وفق المتطلبات المحددة في السياسة الخاصة بانخراط المفوضية في أوضاع النزوح الداخلي. وبالإضافة إلى منسقي المجموعات العنقودية المُكرّسين لهذا الغرض، فإنّ قدرات إدارة المعلومات المطلوبة للوفاء بالتزامات المجموعات العنقودية وبالاستجابة العملية للمفوضية تعتبر ضروريةً أيضًا هي الأخرى، إضافةً إلى قدرات المفوضية المطلوبة لضمان إنجاز العمليات.

4- في الأوضاع التي يكون فيها بروتوكول توسيع نطاق العمل الإنساني على صعيد المنظومة الصادر عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (إعلان L3 سابقاً) مفعلاً، فإنّ منسق عمليات الإغاثة في الحالات الطارئة يُفعّل تلقائياً المجموعات العنقودية للقطاعات ذات الأولوية بعد التشاور مع رؤساء الوكالات الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وذلك بناءً على طلبٍ من المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية بالتشاور مع الفريق القطري للأمم المتحدة / الفريق القطري للعمل الإنساني.¹⁸ وبختلف البروتوكول الجديد لتوسيع نطاق العمل الإنساني على صعيد المنظومة، الصادر عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات عن الإعلان (L3) القديم في أنه يُفعّل لمدة ستة أشهر كحدّ أقصى مع إمكانية تمديده لمرة واحدة. وتقود المفوضية وتنسق استجابات الحالات الطارئة للاجئين (والاستجابات في الحالات الطارئة للاجئين العائدين حيثما ينطبق ذلك)، استرشاداً بنموذج تنسيق الأنشطة المتعلقة باللاجئين. ولا ينطبق تفعيل بروتوكول توسيع النطاق، الصادر عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على هذه الأوضاع.

¹⁹ للحصول على المزيد من المعلومات عن حقيقة الأدوات المتوفّرة لمنسقي المجموعات العنقودية، يمكنكم الاطلاع على بوابة الإلكترونية للاستجابة الإنسانية التي يقدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: <http://www.humanitarianresponse.info/>

للاطلاع على المزيد من المعلومات، انظر المدخل (القيد) الموجود في تفعيل بروتوكول توسيع نطاق العمل الإنساني على صعيد المنظومة في الدليل الموجز [humanitarian system-wide scale-up activation](#) للطوارئ الصادر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

يشدّد البيان الصادر عن رؤساء الوكالات الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لعام 2013 بشأن [مذكرة الحماية](#)، وسياسة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لعام 2016 بشأن الحماية في مجال العمل الإنساني على التزامٍ على نطاق المنظومة كلها بوضع الحماية في مركز الاستجابة الإنسانية، وبإسناد المسئولية إلى المجموعة العنقودية المختصة بالحماية لدعم وضع وتطوير استراتيجيات حماية شاملة.²¹

ولقد طورت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين توجيهات محددة لممثل المفوضية بشأن ضمان قيادة المفوضية لهذه المجموعة، وتوفير الدراسات التحليلية، والمشورة، والتنسيق بشأن الحماية على المستوى القطري.²² وعلى سبيل المثال، يجب على المجموعة العنقودية للحماية، بالتشاور مع المجموعات العنقودية الأخرى، إجراء دراسة تحليلية، شاملة وفي الوقت المناسب، لمخاطر الحماية واحتياجات المجتمع المتضرر من الأزمة برمتها؛ وذلك من أجل تمكين المنسق المقيم / منسق الشؤون الإنسانية والفريق القطري للأمم المتحدة / الفريق القطري للعمل الإنساني من تحديد الأولويات وتطوير استراتيجية حماية شاملة. وتقع على عاتق المجموعة العنقودية للحماية مسؤولية دعم الجهود التي تقوم بها المجموعات العنقودية / القطاعات لإدماج عنصر الحماية فيما تقوم به من عمليات التخطيط، والتنفيذ والرصد. ويعين على المفوضية القيام بهذا الدور، ومشاركة الفريق القطري للأمم المتحدة / الفريق القطري للعمل الإنساني بصفتها وكالة تعمل على الحماية دعماً للجهود المبذولة على نطاق المنظومة كلها، بهدف تعزيز الحماية لجميع الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية (موضوع اهتمام المفوضية).

رسائل رئيسية:

يجب أن توجه اعتبرات الحماية وترشد جميع مجالات أنشطة الحماية. وبناءً على ذلك، فإن المجموعة العنقودية للحماية، وممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - بصفته رئيس الوكالة التي تقود هذه المجموعة العنقودية، لديهم مسؤولية إضافية ترمي إلى تعزيز الحماية كهدفٍ رئيسي للاستجابة الإنسانية على نطاق المنظومة كلها.

²¹ اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، مركبة/الحماية في/العمل الإنساني، بيان رؤساء الوكالات الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ديسمبر / كانون الأول 2013، المتوفرة على الموقع الإلكتروني: <http://www.refworld.org/pdfid/52d7915e4.pdf>. انظر أيضاً إلى سياسة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن الحماية في العمل الإنساني، والمتوفرة على الموقع الإلكتروني:

<https://interagencystandingcommittee.org/protection-priority-global-protection-cluster/documents/iasc-policy-protection-humanitarian-action>

²² يرجى النظر إلى المذكرة/التوجيهية/الداخلية لممثل المفوضية السامية للأمم/المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن القيادة في مجال/الحماية في/حالات/الطارئة/ الإنسانية/المعقدة، أصدرها مساعد المفوض السامي لشؤون الحماية في 28 يناير / كانون الثاني 2016.

الوظائف الأساسية للمجموعات العنقودية على المستوى القطري للأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات

- تقييم الاحتياجات، وتحليل الفجوات وترتيب أولوياتها لكي يسترشد بها المنسق المقيم / منسق الشؤون الإنسانية والفريق القطري للأمم المتحدة / الفريق القطري للشؤون الإنسانية في صناعة القرارات الاستراتيجية.
- دعم عملية تقديم الخدمات، ومنها استخدام المساعدات النقدية.
- التخطيط ووضع الاستراتيجيات وتطويرها.
- رصد وتقييم الأداء.
- بناء القدرات الوطنية في الاستعداد والتأهب والتخطيط للحالات الطارئة.
- المناصرة (كسب التأييد)، وإرسال الرسائل، والتمويل.

وبصفتها الوكالة التي تقود المجموعة العنقودية، تضطلع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمسؤولية إشراك الشركاء. وهذا يعني الاعتماد على، والاستفادة من وتمكيل خبرات، وتجارب، وقدرات كل شريك من الشركاء في مجال تطوير وتنفيذ استراتيجية خاصة بهذه المجموعة على وجه التحديد. وبناءً على ذلك، يتمثل دور المفوضية، في تيسير استجابة على نطاق المنظومة كلها، في كل مجموعة عنقودية تتولى قيادتها، بأسلوب يأخذ بعين الاعتبار أدوار وإسهامات الشركاء التشغيليّن (التنفيذّين)، ولا يسعى إلى الإمساك بزمام النطاق الكامل لمبادرات التدخل للمجموعات العنقودية الثلاث / للقطاعات الثلاث.

وفي الوقت نفسه، فإن مفهوم **المُوقّر الأخير للخدمات**²⁰ جزء لا يتجزأ من تحديد مسؤوليات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بصفتها الوكالة التي تقود هذه المجموعة العنقودية، وقد بنته اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في صلب مقاربة المجموعة العنقودية لضمان توافق القابلية للتنمية والمساءلة في مجال العمل الإنساني. ويتّرجم هذا المفهوم على المستوى القطري إلى التزامٍ من جانب المفوضية، بصفتها الوكالة التي تقود هذه المجموعة العنقودية، لبذل ما بوسعها بهدف ضمان تنفيذ استجابة ملائمة تفي بالغرض. وهذا يعني دعوة جميع الشركاء في المجال الإنساني ذوي الصلة للتتصدي للفجوات البالغة الأهمية، وفي حال فشل هذه الجهد، وبحسب درجة الحاجة الوضع، ورهناً بتوافر الإمكانيّة للوصول، والأمن والتمويل، فإننا نقطع على أنفسنا التزاماً بسدّ الفجوة.

²⁰ للحصول على المزيد من المعلومات بشأن مفهوم المُوقّر الأخير للخدمات، يمكنكم الرجوع إلى المبادئ التوجيهية ذات الصلة، الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، المتوفرة على الموقع الإلكتروني: https://interagencystandingcommittee.org/system/files/reference_module_for_custer_coordination_at_country_level_2015.pdf

4- قدرات المجموعات العنقودية

استيفاءً للمسؤوليات المحددة في الوحدة المستقلة / المرجعية لتنسيق شؤون المجموعات العنقودية على المستوى القطري، والعائدة إلى اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، يجب أن يكون لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين موظفو مهرة بصورة مناسبة ومكرّسين لكل مجموعة من المجموعات العنقودية التي تقودها المفوضية على المستوى القطري، ومنها، بالحد الأدنى، مُنسّقي المجموعات العنقودية وقدرات إدارة المعلومات. وبناءً على الاحتياجات العملياتية والمشتركة بين الوكالات، فقد تكون القدرات المختصة بادارة المعلومات مُكرّسة لدعم أكثر من مجموعة عنقودية تقودها المفوضية. وهذه تمثّل الالتزامات المؤسّسية للمفوضية، ورجب دعم ممثلي المفوضية بالخبرات والموارد اللازمة للوفاء بهذه الالتزامات. أما في حالة الاندلاع المفاجئ للحالات الطارئة، فإن المجموعات العنقودية العالمية التي تقودها المفوضية ربما تكون قادرة على تحديد ونشر الخبرات الفنية على أساس مؤقت يطلب من ممثلي المفوضية من أجل الوفاء بالمتطلبات من القدرات الاحتياطية، التي ينبغي أن تقتصر، على أي حال، على تلبية الاحتياجات الآنية والمفاجئة، ويجب استحداث مواقع في أسرع وقتٍ ممكن لمنع ظهور الفجوات، ولمنع التقلب السريع للموظفين المسؤولين عن مهام التنسيق، الأمر الذي يمكن أن يلحق الضرر بمصداقية المفوضية، وبقدرتها على إظهار القيادة الفعالة بصورة عملية.

ويجب على المفوضية ضمان التأزّر بين المجموعات العنقودية التي تقودها (الحماية، والأمّوى، وتنسيق شؤون المخيمات وإدارة المخيمات)، وبين المشاركة في جميع المجموعات العنقودية من أجل وضع استراتيجيات متناغمة ومتسلقة من شأنها تعظيم أثر الحماية على نطاق المنظومة كلها بالنسبة إلى جميع المجتمعات المتضررة من الأزمات.



© المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / صالح باحليص / اليمن. رجل نازح داخلياً يقف في منتصف حطام الحي الذي يسكن فيه.

5- الترتيبات التنسيقية الأخرى

البيانات المختلطة (أوضاع اللجوء والنزوح الداخلي التي تحدث جنباً إلى جنب أو مع بعضها البعض)²³ وفقاً لنظامها الأساسي، تقدم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي تعمل تحت سلطة الجمعية العامة للأمم المتحدة، الحماية الدولية لللاجئين، كما تسعى إلى إيجاد حلول دائمة لهم. وهي الوكالة التي تولى القيادة والمسؤولية عن توفير الحماية لللاجئين، وعن السعي إلى إيجاد الحلول لهم ضمن منظومة الأمم المتحدة، وإشراك مجموعة أوسع من أصحاب المصلحة المعنيين. كما أن هذه المسؤولة محددة في قرارات الجمعية العامة التي صدرت لاحقاً للنظام الأساسي للمفوضية، وتشتمل على تنسيق وتوفير شؤون الحماية والمساعدات، وإصدار نداءات الإغاثة بما يخص الحماية والمساعدات، وعلى تقديم المساعدة في إيجاد الحلول. ويتم القيام بكل ذلك من خلال **نموذج تنسيق شؤون اللاجئين²⁴**. ففي الأوضاع التي تحدث فيها أوضاع اللاجئين والأشخاص النازحين داخلياً، جنباً إلى جنب أو مع بعضها البعض، فإن المذكورة المشتركة بين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والتي تُبيّن الخطوط العريضة للأدوار والمسؤوليات المنوطة بممثل المفوضية والمنسق المقيم / منسق الشؤون الإنسانية تكون قابلة للتطبيق.²⁵ وتحدد تلك المذكورة المشتركة التفاعل العملي للعمل التنسيقي الذي تضطلع به اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والترتيبات التنسيقية بشأن اللاجئين، التي تضطلع بها المفوضية، وذلك لضمان انسانية التنسيق، وتكامليته وتعزيزه المشترك والمتبادل، مع المحافظة في الوقت ذاته، على مسؤوليات مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة والمنسق المقيم / منسق الشؤون الإنسانية - كل فيما يخصه.

الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين
بينما تمضي البلدان قدماً في تطبيق الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، فربما توضع الترتيبات الوطنية التي تقودها الدول موضع التنفيذ لكي تُقدم استجابةً أكثر شمولًا لللاجئين، حيث تؤدي المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دوراً داعماً في تلك الترتيبات. وفي البلدان التي يوجد فيها لاجئون ومجتمعات من الأشخاص النازحين داخلياً، ينبغي للمفوضية محاولة ضمان تطبيق مقايرية تضمُّ العديد من أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك، من خلال المناصرة لتحقيق نوائح جماعية، أو تطبيق مقايرات قائمة على المناطق حيثما يكون ذلك ملائماً.²⁶ ويجب أن تكون استراتيجية الاستجابة خاصة بالسياق، من دون تخفييف جوانب مسئلة أصحاب المصلحة المعنيين، كلُّ فيما يخصه، ومنها المساءلة الفريدة من نوعها للمفوضية، إضافةً إلى الحماية، وإيجاد الحلول.

إيجاد الحلول الدائمة

بالإضافة إلى الترتيبات التنسيقية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، فإنّ قرار الأمين العام للأمم المتحدة، رقم 2011 / 20، بشأن إيجاد الحلول الدائمة يحدد الأولويات والمسؤوليات الهادفة إلى تفيدة الظروف لإيجاد حلول دائمة للأشخاص النازحين داخلياً وللاجئين العائدين إلى بلد المنشأ.²⁷ ويعينُ هذا القرار المنسق المقيم / منسق الشؤون الإنسانية لتولي قيادة عملية وضع وتطوير استراتيجيات للحلول الدائمة، بالتشاور مع السلطات الوطنية. كما يُعينُ القرار المجموعات العنقودية على المستوى الفطري لتقوم بدور تفعيل هذا الدور، وكذلك يُعينُ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ليقوما بدور فني في هذا المجال.²⁸ واستكمالاً لإطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، فإنّ إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، المعنى بإيجاد الحلول الدائمة للأشخاص النازحين داخلياً، يُوجه عملية إعداد استراتيجيات للحلول الدائمة.²⁹

²³ لا ينطبق منظور المجموعات العنقودية على أوضاع اللاجئين والمهاجرين. وبصورة عامة، تُوضع آليات تنسيق شؤون اللاجئين، وترتبط بالهيآكل ذات العلاقة بالهجرة، والتي قد تتولى قيادتها المنظمة الدولية للهجرة / أو غيرها من الشركاء. وفي بعض الأوضاع، يمكن أن تأخذ هذه الهيآكل شكل الفريق العامل مع اللاجئين والمهاجرين أو شكل البرنامج. ومع أنّ بعض القطاعات يمكن الوصول إليها بصورة مشتركة، إلا أنه ينبغي التعامل مع قطاع حماية اللاجئين بصورة منفصلة، وعدم إدماجه مع المجموعة ذات العلاقة بالهجرة. وبناءً على الموقع الجغرافي والتخطيط، فإنّ الاجتماعات المشتركة والتعاون الوثيق مع المنظمة الدولية للهجرة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية غالباً ما تكون مطلوبة.

وبينما يستمر التعاون مع المنظمة الدولية للهجرة في الازدياد في الميدان، وذلك يشمل التعاون في سياق الاتفاقيات العالمية، فقد وقع المفوض السامي والمدير العام للمنظمة الدولية للهجرة خطاباً مشتركاً في يناير / كانون الثاني 2019، للنهوض بالمشاركة التعاونية المحكمة بالمبادئ بين المُنظمتين.

²⁴ مذكرة توجيهية مُحدثة بشأن نموذج تنسيق شؤون اللاجئين، أبريل / نيسان 2019: <https://intranet.unhcr.org/en/support-services/partnership-and-coordination/inter-agency-coordination.html>

²⁵ للحصول على المزيد من المعلومات: المذكورة المشتركة بين المفوضية السامية لشؤون اللاجئين / مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن الأوضاع المختلطة، التنسيق في الممارسة العملية: <https://www.unhcr.org/53679e679.pdf>.

²⁶ التوجيه الإضافي بشأن العلاقة بين أوضاع النزوح الداخلي والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين قيد الإعداد والتحضير.

²⁷ القرار رقم 2011 / 20 - إيجاد الحلول الدائمة: متابعة تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لعام 2009 بشأن عملية بناء السلام (المصادقة على الإطار الأولي لدعم تنفيذ استجابة أكثر تماساً، وقابلة للتبني بها وفقاً من أجل إيجاد حلول دائمة، وتلبية احتياجات اللاجئين العائدين والأشخاص النازحين داخلياً)، والمتواافق على الموقع الإلكتروني: <https://www.refworld.org/pdfid/5242d12b7.pdf>.

²⁸ تم حلّ المجموعة العنقودية بشأن التعافي المبكر في نهاية عام 2018.

²⁹ إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن إيجاد الحلول الدائمة للأشخاص النازحين داخلياً، المتواافق على الموقع الإلكتروني: https://interagencystandingcommittee.org/system/files/legacy_files/IPD_april2010.pdf.



© المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / إبراهيم الجعدي.
اليمن. فتىً يقوم بتعينة غالون بالماء في موقع مستضيف في محافظة لحج.

وسوف تعتمد أساليب وأشكال انخراط المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع هذه الهيئات على ولاية (تفويض) بعثة الأمم المتحدة، والبيئات العملية، ومنها تصورات الحيادية. وبالحد الأدنى، يجب على المفوضية المشاركة بصورة نشطة في تبادل المعلومات من خلال منصاتٍ / برامج قائمة مسبقاً للتنسيق المدني العسكري في المجال الإنساني.

جهة الاتصال: قسم تنسيق الشراكات
السياسية (partnership@unhcr.org), شعبة العلاقات الخارجية.

تغير المناخ والتدحرج البيئي
تُشارك المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أيضاً في الجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة ككل بهدف منع مخاطر النزوح المرتبطة بالتدحرج البيئي وتغير المناخ والتخفيف من وطأتها، وذلك بمساهمتها في أعمال الحماية والخبرات الأخرى، ومنها مثلاً منهجيات المشاركة المجتمعية، وتطوير وتنفيذ الأطر المعيارية بشأن النزوح القسري.

أوضاع بعثات الأمم المتحدة للسلام / البعثات السياسية

تنشأ مسؤوليات مماثلة ذات علاقة بالحماية مقابل عمليات الأمم المتحدة للسلام أو البعثات السياسية الخاصة.³⁰

³⁰ أداة تشخيصية وتجهيزية بشأن التفاعل بين المجموعات العنقودية للحماية في الميدان وبعثات الأمم المتحدة، المجموعة (العنقودية العالمية للحماية، يوليوا / تموز 2013، المتوفّرة على الموقع الإلكتروني:
http://www.globalprotectioncluster.org/_assets/files/tools_and_guidance/GPC_Diagnostic_Tool_Interaction_UN_Missions_2013_EN.pdf

وفي ضوء ما تقدم، يتعين على العمليات التشغيلية القطرية التابعة للمفوضية مواصلة اعتماد مقاربة متكاملة في تصميم البرامج، بإيلاء اهتمام خاص بما يلي:

- المشاركة النشطة في إجراء التقييمات المشتركة، أو عند الاقتضاء، إجراء هذه التقييمات التي تبحث بصورة شمولية في مخاطر الحماية والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة، بهدف إتاحة إمكانية الحصول على الخدمات المتوفرة محلياً، وتجنب اتباع مقاربة إدارة الحالات الفردية، من حيث المبدأ.
- التحليل المشترك لاستنتاجات التقييم مع الشركاء بهدف وضع وتطوير نبذة شاملة عن المخاطر والاحتياجات المرتبطة أولوياتها حسب شدتها، والتي تأخذ بعين الاعتبار، العمر، والنوع الاجتماعي، والإعاقة وغيرها من عناصر التنوع إضافةً إلى المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية.
- الانفاق على نوافذ استراتيجيات الحماية والحلول المتعددة السنوات على المستوى القطري، والتي يسعها تغيير عملية توفير الحماية وإيجاد الحلول لجميع فئات المجتمع، وذلك دعماً لأنظمة الحماية الوطنية والمجتمعية وأطر التخطيط الأوسع نطاقاً، ولا سيما في الأوضاع التي يوجد فيها فئات من المجتمعات المختلفة.
- تطبيق المقارب المُستندة إلى المناطق في تصميم البرامج لكي يتم تقييم الاحتياجات بإنصاف، واستحداث الفرص للمجتمعات المتضررة للوصول إلى الخدمات والهيكل المحلي والوطني.

ولضمان توافر بيانات ومعلومات دقيقة، ومُحدثة، وشاملة، وذات جودة لتكون هي نقطة البداية لوضع برامج قائمة على أدلة الإثبات، وتدعم توفير الحماية والمساعدة الفعالة، فإن العمليات التشغيلية القطرية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يجب أن تأخذ في الحسبان وجود قدرات كافية لإدارة المعلومات وتحليل البيانات؛ لأن ذلك سوف يُغذّي عمليات التخطيط الاستراتيجي التنظيمية، والقطاعية، وتلك الخاصة بالمجموعات العنفوية، والمشتركة بين الوكالات بالمعلومات، كما يُغذي عمليات البرمجة والمناصرة. ولا بد لتلك القدرات من أن تكون مُنسقة مع، وذات طابع تكميلي، لقدرات الشركاء الآخرين في مجال إدارة المعلومات.

ويجب أن تضمن فرق عمليات التقييم المتعددة الوظائف بأنّ خطة العمليات القطرية متواقة مع وثيقة صياغة الأشخاص النازحين داخلياً، وهي مصفوفة لأهداف ومخرجات مستقاة من إطار النتائج لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وذات صلة بأوضاع النزوح الداخلي. كما أنها تُعدّ مبادرات التدخل التوضيحية، وُتشَتَّقُ من انخراط المفوضية الطويل الأمد مع الأشخاص النازحين داخلياً.

3- برمجة انخراط المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أوضاع النزوح الداخلي

رسائل رئيسية:

- تُعزّز المقارب والبرمجة المتكاملة المستندة على المنطقة تنفيذ استجابة قوية قابلة للتنبؤ بها للأشخاص النازحين داخلياً، واللاجئين وغيرهم من الأشخاص المسؤولين باختصاص (موضوع اهتمام) المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بطريقةٍ مُنصفة.
- تواصل وثيقة (صياغة الأشخاص النازحين داخلياً) توجيه عمليات التقييم وتصميم البرامج التي يقوم بها الفريق المتعدد الوظائف.
- يجب أن تكون الاستجابة للأشخاص النازحين داخلياً قائمة على أدلة الإثبات.
- التحديد الواضح للأولويات و تتبع مسار مبادرات التدخل الخاصة بالأشخاص النازحين داخلياً وغيرهم من الأشخاص المسؤولين باختصاص المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يدعم تعبئة الموارد بصورة فعّالة.
- ت التطبيق الإجراءات الالزامية للحصول على الاحتياطي العملياتي (التشغيلي)، والزيادة في طلبات المستوى العملياتي على أوضاع الأشخاص النازحين داخلياً وفق إطار تخصيص الموارد.

والى حين الانتهاء من تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن المبادئ التوجيهية الكلية الحالية للبرمجة (عملية وضع البرامج) لدى المفوضية تستمر في الانطباق خلال جميع مراحل دورة إدارة العمليات في أوضاع النزوح الداخلي.

وفي أوضاع النزوح الداخلي، يتعين على العمليات التشغيلية القطرية للمفوضية التخطيط لعمليات انخراط هادفة ويسْمَعُ التنبؤ بها، وتسقّي مسؤوليات المشتركة بين الوكالات والقيادة الخاصة باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات فيما يخص المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من ناحية، وتسهم، من ناحية أخرى، على الصعيد العملي في تنفيذ استجابة مشتركة بين الوكالات. ويجب أن تكون مبادرات التدخل التي تنفذها المفوضية مستجيبةً لاحتياجات الأشخاص النازحين داخلياً والمجتمعات التي يقيمون فيها، والتي قد تضم اللاجئين، وطالبي اللجوء، والعائدين، والأشخاص العديمي الجنسية الموجودين في المناطق الحضرية، وشبه الحضرية، والريفية.

ومن حيث تصميم البرامج، ينبغي السعي إلى التوصل إلى استجابة من العديد من أصحاب المصلحة المعينين، تكون متعددة القطاعات وتقدمها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، وتعطي المجتمعات التي تحظى باهتمام المفوضية، والتي تعيش داخل منطقة جغرافية معينة؛ بهدف تعزيز تنفيذ استجابة مُنصفة وقوية للأشخاص النازحين داخلياً. أما في أوضاع المجتمعات المحتلطة، ووفقاً على سياق العمليات، فإنّ موازنة البرنامج يجب أن توزّع حصصها تحت عمود (عنصر) الموازنة ذي الصلة بالقدر الممكن، مع إيلاء اهتمام خاصٍ بتحديد وتبنّع مبادرات التدخل الخاصة بالأشخاص النازحين داخلياً، وباللاجئين، وغيرهم من الأشخاص الذين يحظون باهتمام المفوضية، بصورة واضحة وجليّة. وسوف يُبيّن هذا الأمر جهود تعبئة الموارد (الرجاء الرجوع إلى الملحق الخاص بتعبئة الموارد المطلوبة لانخراط المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين في أوضاع النزوح الداخلي).

إلى أقصى حدٍ ممكن، ينبغي لمبادرات التدخل التي يتم اختيارها من وثيقة 'بصمة الأشخاص النازحين داخلياً' تُرتب أولوياتها، بصورة جزئية أو كليّة، ضمن موازنة المستوى التشغيلي. وفي الحالات التي لم تُرتب فيها أولويات مبادرات التدخل التي يتم اختيارها داخل وثيقة 'بصمة الأشخاص النازحين داخلياً' ضمن المستوى التشغيلي، فلا بدّ على أقل تقدير من توخيها في موازنة المستوى التشغيلي الأعلى مرتبةً. وعلاوة على ذلك، لا بدّ أيضاً للعمليات القطرية للمفوضية من أن تُفصل، ضمن الجزء السريدي في خطة العمليات، أي تحديات ومُعوقات تواجهها في مبادرات التدخل الخاصة بالموازنات في وثيقة 'بصمة الأشخاص النازحين داخلياً' ضمن إطار المستوى التشغيلي.

وينبغي للعمليات القطرية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين الأخذ بعين الاعتبار المشاركة في إمكانيات التمويل المشتركة من خلال صندوق التمويل الجماعي (المشتراك)، وغيره من التمويل الإنساني والإإنمائي (التنموي) من أجل تلبية الاحتياجات الشاملة في المجال العملياتي والتنسيقي. ويجب أن تؤخذ في الحسبان إمكانية الحصول على تلك التمويلات أثناء البرمجة (وضع البرامج) ضمن إطار النتائج الخاص بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين. ولتحقيق هذه الغاية، فإنّ من الضروري الرجوع إلى التوجيه المُفصل بشأن تعبئة الموارد لانخراط المفوضية في أوضاع النزوح الداخلي.

وإن إجراءات الوصول إلى الاحتياطي التشغيلي والاحتياطات المرتبطة بالولاية لأنشطة الجديدة والإضافية، وطلبات زيادة المستوى التشغيلي لا تكون محدودةً بعمود محدد في الموازنة، وهي تنطبق على أوضاع الأشخاص النازحين داخلياً.

ويشتمل إطار تخصيص الموارد المُنْفَحَّ (UNHCR/7/2019/AI) على الوصف التفصيلي لصلاحيات إعادة تخصيص الموارد في جميع أعمدة (عناصر) الموازنة (الفقرة 9-4)، إضافة إلى الشروط التي تحكم تلك الصلاحيات (الفقرات 14-4 إلى 16-4).

جهة الاتصال: دائرة البرامج المتكاملة
جامعة الاتصال: شعبة دعم وإدارة البرامج.
hqdpmps@unhcr.org

والغاية من وثيقة 'بصمة الأشخاص النازحين داخلياً' هي توجيه عمليات تصميم البرامج والتخطيط للعمليات على المستوى القطري وتقديرها بالمعلومات، بانتظار مراجعة إطار النتائج العائد للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين. ويجب أن تستخدم العمليات القطرية للمفوضية أهداف ومخرجات إطار النتائج التي يتم تحديدها في وثيقة 'بصمة الأشخاص النازحين داخلياً' لرصد الخطة والموازنات الازمة لأنشطة تنسيق شئون المجموعات العنقودية ومبادرات التدخل على مستوى العمليات.

ولا يُتوقع من العمليات القطرية للمفوضية، وهي تضع وتطور خطط العمليات القطرية، أن تقوم بالتخطيط لجميع الأهداف، ومبادرات التدخل، والمخرجات المحددة في وثيقة 'بصمة الأشخاص النازحين داخلياً'. بل على العكس، فإن محتويات خطة العمليات، بما فيها الأهداف، ومبادرات التدخل، والمؤشرات المُنتَقة من وثيقة 'بصمة الأشخاص النازحين داخلياً' سوف تعتمد على التقييم الشامل، إضافةً إلى اعتمادها على ما إذا كان سياق العمليات في مرحلة الطوارئ، أم في وضع مستقر أم طال أمده، أم آخر في التحوّل إلى إيجاد الحلول.

وفي جميع الأوضاع التي تقوم فيها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين بقيادة المجموعات العنقودية المختصة بالحماية، والمأوى وتنسيق شئون المخيمات وإدارة المخيمات، وأثناء جميع مراحل الاستجابة المنسقة، فإن الأهداف التالية التي تعتبر بؤرة الاهتمام تشكّل أساس الانخراط العملي للمفوضية:

- تعزيز وقوية التنسيق والشراكات.
- تعزيز الحماية من آثار النزاع المسلح.
- تعزيز التعبئة المجتمعية وتوسيع نطاقها.
- تعزيز وقوية الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الاحتياجات المُحدّدة.
- خفض مخاطر العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي وتحسين نوعية الاستجابة.³¹
- تعزيز وقوية حماية الطفل.
- وضع وتطوير القوانين والسياسات الجديدة، أو تقوية وتعزيز الموجود منها.
- توافر كمية كافية من المواد الأساسية والمحلية للفئات المجتمعية.
- تأسيس وحدات الإيواء والبنية التحتية، وتحسينها، وإدامة بقائهما.
- تنقيح وتحسين عملية تنسيق شئون المخيمات وإدارة المخيمات

³¹ سوف يتولى صندوق الأمم المتحدة للسكان مهام القيادة في هذا المجال - بصفته ضابط ارتباط نطاق المسؤولية عن العنف المبني على النوع الاجتماعي ضمن المجموعة العالمية للحماية، بينما يبقى تحت المظلة الشاملة للمجموعة العنقودية الوطنية للحماية. وعلى ضوء الاحتياجات التي غالباً ما تكون واسعة النطاق فيما يتعلق بالعنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، فإن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين سوف تحتاج إلى تصميم مبادرات تدخل ذات صلة تأخذ بعين الاعتبار، في الوقت نفسه، وجود ضابط ارتباط لدى الوكالة على المستوى القطري، وإمكانية الوصول إليهم، وقدراتهم.



© المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / جاسون تاير. /باكستان. امرأة باكستانية في حالة من الفقر/المُدْعَى تتلقى الحصول على الإمدادات/الغذائية/الطارئة.

ودائرة الاتصالات العالمية لإسداء المشورة والدعم للتمويل على المستوى القطري، وصياغة الرسائل، وإدماجها في جهود المناصرة القائمة على المستويين العالمي والإقليمي، وابتكار المنتجات الجديدة.

رسائل رئيسية:

تستند عملية تعينة الموارد الفعالة في أوضاع النزوح الداخلي إلى ما يلي:

- التحليل السليم القائم على أدلة الإثبات للاحتياجات، والفحوصات، والمخاطر في مجال الحماية وإيجاد الحلول.
- أولويات عملية مُفصّلة بصورة جيدة، توضح عملياً أثر الحماية وإنقاذ الأرواح.
- وضع برامج قوية، ومرتبة الأولويات لأوضاع الأشخاص النازحين داخلياً.
- إشراك الجهات المانحة من خلال مشاركة بيانات موجزة دورية مع الجهات المانحة بشأن المستجدات والبرامج الناشئة.
- المشاركة بنشاط في فرض التمويل الجماعي (المشترك).

وتعتبر عملية وضع البرامج والرسائل المؤثرة جزءاً لا يتجزأ من جهود المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على صعيد تعينة الموارد في كل سياقٍ من السياقات ولجميع الأشخاص الذين يحظون باهتمام المفوضية، ومنهم الأشخاص النازحين داخلياً. وإلى جانب التمويل الحكومي، فإن المفوضية لديها مجموعة واسعة من الخيارات لتأمين الموارد الضرورية لانخراطها في أوضاع النزوح الداخلي، لكي تكون مشاركتها قابلة للتتبّؤ بها، وحاصلة، وهادفة. وكلُّ خيار من تلك الخيارات مُبيّن أدناه.

4- تعينة الموارد اللازمة لانخراط المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أوضاع النزوح الداخلي

تعتبر تعينة الموارد من أجل دعم انخراط المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أوضاع النزوح الداخلي جهداً تعاونياً ومتضافراً قد تمت المباشرة به على المستوى القطري، وتقود دفنته وتعزّزه المكاتب الإقليمية والمقر الرئيسي. فعلى المستوى القطري، تنطلق عملية تعينة الموارد منذ بداية أي حالة طارئة تتضمن أشخاصاً نازحين داخلياً، وتستدامُ هذه العملية طوال انخراط المفوضية. وإنها عمليةٌ مُتكاملة، لكنها لا تعتمد اعتماداً كلياً بعد على جهود التمويل الجماعي المشترك بين الوكالات، التي تُشرف عليها القيادة القطبية للأمم المتحدة.

وتدعم المكاتب الإقليمية والمقر الرئيسي عملية تعينة الموارد على المستوى القطري عن طريق تسخير جميع الفرص المتاحة لإبراز انخراط المفوضية في أوضاع النزوح الداخلي. وتعتبر أنشطة التوعية المتواصلة مع الجهات المانحة، ولا سيما تلك التي تُشَجَّع بصورة جيدة على تنفيذ استجابة يمكن التنبؤ بها وحاصلة للنزوح الداخلي، أمراً أساسياً لعملية تعينة الموارد - ابتداءً من الاستعداد والتأهُّب وحتى الانتهاء من تقديم الحماية وإيجاد الحلول. وتهدف شعبة العلاقات الخارجية، في نفس الوقت، إلى الاستفادة من كامل نطاق خبراتها، ودائرة العلاقات مع المانحين وتعينة الموارد، والشراكات مع القطاع الخاص،

1-4 وضع البرامج وإعداد الموارد

لتحفيز اهتمام الجهات المانحة وثقتها بانخراط المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أوضاع النزوح الداخلي، من الضروري ضمان وجود جزء سردي، ومنتجات تصف وجود التزام بتوفير الحماية وإيجاد الحلول عبر النطاق الكامل للنزوح القسري. ويعين على المكاتب الميدانية والقطرية رصد أمثلة ملموسة عن الطريقة التي تحدث فيها مبادرات التدخل من جانب المفوضية، ومن ضمنها المساعدات النقدية، حيثما يكون ذلك مناسباً، أثراً مباشراً على حياة الأشخاص النازحين داخلياً والمجتمعات المحلية المُضيفة لهم؛ كما تحتاج إلى الإبلاغ عنها بصورة روتينية. كذلك يتعين إعداد تفصيل دقيق ومحضر للاحتياجات ضمن إطار استعراض الاحتياجات الإنسانية. كذلك فإن الاتصالات والبروز الواضح للأثر على الأشخاص المتضررين تؤدي دوراً رئيسياً في إثارة اهتمام الجهات المانحة.

تبدأ عملية تعيينة الموارد مع عمليات وضع البرامج وإعداد الموارد الأكثر تأثيراً. فالانخفاض في موازنة العنصر /الركيزة الرابعة الشاملة والتي تحظى بالأولوية³² يعطي تصوراً خاطئاً مفاده أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لا تُعطى الأولوية لأوضاع الأشخاص النازحين داخلياً. وبُعْدَ هذا الاتجاه جهود جمع التمويل عموماً، وذلك لأن التمويلات يمكن تعينتها فقط للأنشطة التي توضع لها برامج وموارد. وبناءً على ذلك، فإن الأولوية الأولى هي وضع البرامج بطريقة فاعلة بقصد انخراط المفوضية في أوضاع النزوح الداخلي، ولتوسيع أثر الأنشطة التي تقوم بها عملياً على نحو ظاهر للعيان. ومع التشجيع على اتباع مقاربة مستندة إلى المجال /المنطقة، إلا أن إعداد الموارد للبرامج يجب أن توزع إلى حصة ضمن العنصر /الركيزة ذات الصلة تحت الموازنة، وبالقدر المستطاع، مما يتيح المجال أيضاً لتيسير جهود تعيينة الموارد. ويجب، في الوقت نفسه، البرهنة على أن برامج المفوضية تُسهم في الاستجابة الجماعية المشتركة بين الوكالات لأوضاع النزوح الداخلي. كما يجب موامة الأنشطة ضمن خطط الاستجابة الإنسانية ونداءات الإغاثة العاجلة.

³² انخفضت متطلبات الموازنة الشاملة (موازنة خطة التشغيل) للأشخاص النازحين داخلياً من 21% في عام 2014 إلى 16% في عام 2018. وبالمثل، فقد انخفضت المتطلبات ذات الأولوية (الموازنة على المستوى التشغيلي) للأشخاص النازحين داخلياً من 18% في عام 2014 إلى 13% في عام 2018.



© المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين /إد. أو العراق. أسرة نازحة داخلياً تجلس خارج بناية غير مكتملة /البناء حيث يعيشون.

3-4 التمويل الحكومي

للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أوضاع الأشخاص النازحين داخلياً سوف يدعم جهود جمع التمويل منها، ففي عام 2018، كانت أكبر الجهات المانحة للعمود/الركيزة الرابعة في الموارنة: الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة العربية السعودية، وألمانيا، واليابان، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، والاتحاد الأوروبي، مع استمرار التمويل السابق من الجهات المانحة التالية، التي تحافظ على دوام الاهتمام بأوضاع الأشخاص النازحين داخلياً، وهي: كندا، والنرويج، والسويد، والمملكة المتحدة، ويمكن استشارة ضباط ارتباط المانحين لدى دائرة العلاقات مع المانحين وتعبئة الموارد للحصول على المزيد من المعلومات بشأن اهتمامات الجهات المانحة قبل مغادرة المانحين في هذا المجال. نرجو الاطلاع إلى قائمة ضباط ارتباط المانحين لدى دائرة العلاقات مع المانحين وتعبئة الموارد للحصول إلى جهات اتصال ذات صلة.

إرشاد: يمكن للقيادة المُعنِية والفعالة للمجموعة العنقودية دعم جهود تعبئة الموارد لصالح المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وللمجموعات العنقودية التي تقودها المفوضية. كما أن ضمان تزويد هذه الأدوار بالموارد الكافية، وخصوصاً منذ بداية أي حالة طارئة جديدة يمكن أن يساعد في استقطاب التمويل اللازم لتوسيع نطاق العمليات.

وتوضع عملية تعبئة الموارد لدعم انخراط المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أوضاع الأشخاص النازحين داخلياً ضمن إطار المقاربة الكلية للمفوضية على نطاق الوكالة ككل، بقصد السعي إلى تأمين الحصول على تمويل غير مُخصص لنشاطه بعينه، أو مُخصص بطريقة مُيسّرة من الجهات المانحة الحكومية، لعمل المفوضية عبر سلسلة النزوح القسري الكاملة، لمواكبة مسؤوليات المفوضية المُختلفة عن مختلف الفئات من الأشخاص النازحين قسرياً، والترتيبات ذات الصلة، المشتركة بين الوكالات. وتستثمر المفوضية أوقاتاً وجهوداً متساوية في عملية تعبئة التمويل الحكومي لجميع عمليات وضع برامجها، ومنها لأوضاع النزوح الداخلي. وفي نفس الوقت، يضطلع المكتب بمسؤوليات إضافية بموجب الترتيبات الحالية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وبالتحديد وهي تؤدي دورها التنسيقي في المجموعة العنقودية وكمُؤْرَّ آخر للخدمات.

وقد تُوجَّد فرصٌ لتعبئة الموارد بين الجهات المانحة الحكومية مع وجود اهتمام تم التعبير عنه بالأشخاص النازحين داخلياً. إن التأكيد من إحاطة تلك الجهات المانحة بصورة جيدة عن أدوار وضع البرامج والتنسيق التي تؤديها المفوضية السامية



المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / ناثالي بيريغ / سيرلانكا. ناجية من إعصار تسونامي / بناء قيامها بغسل الثياب فوق أنقاض منزلها / الذي دمره / لاعصار في جالي.



المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / آندرو مككونيل
جنوب السودان. قطع من الماشية تم تحويله إلى قارب ليتم نقله عبر نهر النيل

الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، وصندوق التمويل الجماعي القطري سوق يُضفي إلى زيادات تلقائية على المستوى العملياتي (التشغيلي).³⁶

وتوفر عمليات التخطيط المشتركة بين الوكالات، وبالتحديد، خطط الاستجابة الإنسانية والنداءات العاجلة، الأساس لمعظم طلبات التمويل الجماعي، وتعتبر المشاركة النشطة عنصراً أساسياً. وفي الحالات الطارئة الجديدة على وجه الخصوص، فإن النجاح في جمع التمويل يعتمد على الإجراءات السريعة والهادفة إلى تفصيل معالم الاستجابة المخطط لها، والمتطلبات المالية الالزامية لإدراجهما في النداء العاجل، وفي الطلبات المقدمة للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ أو الصندوق الجماعي القطري. وينبغي الرجوع إلى الدليل الإرشادي (المُرشِّد) إلى جمع التمويل من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ وصندوق التمويل الجماعي القطري³⁷ للحصول على توجيه مُفصل بشأن تقديم الطلبات لصناديق التمويل الجماعي للأغراض الإنسانية. وإمكان دائرة العلاقات مع المانحين وتعبئة الموارد إسهام المنشورة وتقديم الدعم للمكاتب القطرية في هذه الجهود.

إرشاد: يُخصص الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ التمويل فقط لوكالات الأمم المتحدة. غير أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإمكانها أن تُظهر قيمة إضافية للأشخاص النازحين داخلياً عن طريق مساعدة الشركاء في المجموعات العنقودية في الحصول على التمويل من صناديق التمويل الجماعي القطري من خلال المناصرة وبناء القدرات.

³⁶ يرجى النظر إلى التعليمات الإدارية القرية الصور: إطار حديث لشخص الموارد، الجزء الأول: تفويض السلطات لإدارة الهيكل، الموارد المالية وموارد الرقى بالموظفين خلال عملية تنفيذ البرنامج.

<https://intranet.unhcr.org/content/dam/unhcr/intranet/staff%20support/drmm/documents/english/pooled-funds/Humanitarian%20pooled%20funds%20incl.%20CERF%20-%20Quick%20Guide%20-%20April%202019.pdf>³⁷

4-4 التمويل الجماعي

يُمثل كلٌ من التمويل المركزي والتمويل الجماعي (المُشترك) القطري فرصة للموارد الازمة لأوضاع النزوح الداخلي. وينبع على المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عند انخراطها في الاستجابات الإنسانية المشتركة بين الوكالات، أن تكون مبادرة وسباقة إلى تقديم طلبات الحصول على الموارد من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ³³ والصندوق الجماعي القطري،³⁴ والسعى إلى المشورة والدعم من دائرة العلاقات مع المانحين وتعبئة الموارد حسب الاقتضاء. كما أن الفرصة متاحة للمشاركة في المقتراحات المتعددة الشركاء لصندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، والذي يُديره مكتب دعم بناء السلام.³⁵

ويعتبر اعتماد موقف أكثر توكيداً إزاء آليات التمويل الجماعي على المستويات كافة ضرورياً لضمان استخدام المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مصدر التمويل هذا بصورة فعالة للمفوضية نفسها، وعند جمع التمويل باليابا عن المجموعة العنقودية. ويتم التنسيق بين الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ وصندوق التمويل الجماعي القطري وصندوق بناء السلام على المستوى القطري من خلال الفريق القطري للشئون الإنسانية أو الفريق القطري للأمم المتحدة؛ بمعنى أن انخراط الإدارة العليا للمفوضية، ويفضل أن يكون ممثلاً المفوضية في هذه الحالة، أمر ضروري لتحقيق النجاح. وهذا يتواافق مع لامركبة جوانب معينة في تعبئة الموارد. **وابتداءً من عام 2020، فإن جمع ممثلي المفوضية التمويلي المحلي من المصادر**

للحصول على المزيد من المعلومات المفصلة بشأن الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، يمكنكم الاطلاع على الموقع الإلكتروني: <https://cerf.un.org/about-us/who-we-are>

³⁴ للحصول على المزيد من المعلومات المفصلة بشأن صناديق التمويل الجماعي القطري، يرجى الاطلاع على الموقع الإلكتروني: <https://www.unocha.org/our-work/humanitarian-financing/country-based-pooled-funds-cbpf>

³⁵ للحصول على المزيد من المعلومات المفصلة بشأن صندوق الأمم المتحدة لبناء عملية السلام، يرجى الاطلاع على الموقع الإلكتروني: <http://www.unpbf.org/>

5-4 التمويل الإنمائي

بوسع القطاع الخاص دعم انخراط المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أوضاع النزوح الداخلي من خلال أموال غير مخصصة لغرض معين (أي تستخدمها المفوضية بمرونة) والتي تجمعها شراكات المفوضية مع القطاع الخاص سنويًا – فاللذان حون من القطاع الخاص هم المصدر الأول للمساهمات غير المخصصة لغرض معين والتي تُعطى للمفوضية - إضافةً إلى التمويل المُقدم لحالات طارئة معينة خاصة بالأشخاص النازحين داخلياً، وهي الحالات الطارئة أثناء النزاع والكوارث الطبيعية كلّيهما معاً.

ومن الممكن على وجه الخصوص حشد الأفراد المانحين والشركات والمؤسسات، وأهل الخير لدعم الحالات الأكثر بروزاً أو الحالات الطارئة الأشد إلحاحاً للأشخاص النازحين داخلياً، حالاتهم في اليمن، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإعصار إيداي في موزمبيق، وملاوي، وزيمبابوي، على سبيل المثال. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إذا كانت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قادرة على إحداث صوتٍ / إيجاد مكانة داخل الديناميات المشتركة بين الوكالات، والاستفادة من التغطية الإعلامية لحالة طارئة ما. ويجب على العملات القطرية والمكاتب الإقليمية، بدعم من شراكات المفوضية والقطاع الخاص، والمجموعة العنقودية العالمية للمأوى، صياغة رسائل رئيسية، وجمع محتوىً مُقنعًّا منذ بداية الحالة الطارئة الخاصة بالأشخاص النازحين داخلياً، مع التركيز على المجالات التي تؤدي فيها المفوضية دوراً قيادياً واضحاً على المستوى العالمي / القطري (الحماية، والمأوى، وإدارة الموقع، ومبادرات التدخل الموجهة بالحلول)، أو المجالات التي تستطيع فيها المفوضية إضافة قيمةٍ ما.

ويمكن أن يُشارك القطاع الخاص أيضًا من خلال النداءات والحملات المواضيعية التي تُبرِّز الاحتياجات القطاعية الرئيسية (على سبيل المثال، المأوى، والوقاية من، ومواجهة العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، وحماية الطفل، وغيرها) و / أو الفئات الأكثر هشاشةً واستضعافاً (النساء، والأطفال، وكبار السن... على سبيل المثال). ويجب أن تُشدد عملية توجيه الرسائل في المجمل على أنَّ معظم الأشخاص النازحين قسرياً موجودون داخل حدود بلددهم (كما يُبيّن بوضوح تقرير المفوضية الخاص بالاتجاهات العالمية)، وأنَّ الأشخاص النازحين داخلياً يواجهون مخاطر مماثلة لتلك التي يواجهها اللاجئون، وأنَّ متواالية النزوح قائمة (فقد يُصبح الأشخاص النازحون داخلياً لاجئين والعكس صحيح)، وأنَّ المفوضية تؤدي دوراً قيادياً في التخفيف من وطأة معاناتهم ضمن منظومة المجموعات العنقودية المشتركة بين الوكالات.

جهة الاتصال للحصول على التمويل من القطاع الخاص: دائرة التسويق والطوارئ التابعة للشراكة بين المفوضية والقطاع الخاص. جهة الاتصال: دائرة العلاقات مع المانحين وتعتبة الموارد التابعة لشبعة العلاقات الخارجية: دائرة العلاقات مع المانحين وتعتبة الموارد (hqfr00@unhcr.org).

ارشاد: سوف تكون الاتصالات الاستباقية المنتظمة على المستويين الإقليمي والعالمي مطلوبة لإبراز أزمات الأشخاص النازحين داخلياً التي نعمل فيها، بصورة ملائمة، ولحسد الدعم من القطاع الخاص.

يعتمد التمويل الإنمائي (التنموي) اعتماداً كبيراً على السياق، ويشمل هذا الاعتماد على وضع الأشخاص النازحين داخلياً، وعلى درجة الهشاشة ومستوى القدرات في الدولة ذاتها. ولا تُفرض البنوك البلدان الضعيفة، وتُفضل توجيه التمويل عبر هيأكل حكومية بدلاً من توجيهها إلى الشركاء التنفيذيين. ونتيجة لهذا، فقد ينعدُ على المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الحصول بسهولة على مخصصات المِنْح من المؤسسات المالية الدولية، كالبنك الدولي مثلاً. غير أنَّ المفوضية يمكنها أن تؤدي دوراً تحفيزياً في المساعدة، وذلك بتوجيه مسارات التمويل نحو أوضاع الأشخاص النازحين داخلياً، عن طريق الاستفادة من الخبرات المتوفرة في إطار أوضاع اللاجئين، واتخاذ مقاربة مماثلة للاجئين ضمن إطار الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين.

ويوجد مجالٌ للنمو المُحتمل للتمويل المباشر ضمن الذراع الإنمائية (التنموية) للجهات المانحة الرئيسية، والتي يمكن اقتراحها بما يتعلق بالتمويل ذي الصلة بالأشخاص النازحين داخلياً، ويمكن أن تكون مساراً إضافياً لمسارات التمويل الإنسانية الموجودة، وقد تقليله البلدان كونه يعود بالنفع على المواطنين. ويمكن أن يكون ربط فرص التمويل هذه باستراتيجية عدم الانخراط، بطريقة مسؤولة، فعالاً على وجه الخصوص. ويعتبر السعي إلى الحصول على التمويل من دائرة العلاقات مع المانحين وتعتبة الموارد قبل مُفاتحة الجهات المانحة الإنمائية أمرًا ضروريًا نظرًا لأنَّها تعمل بطريقة مختلفة عن مسارات التمويل الإنمائي. وتنصف عمليات تقديم طلبات الحصول على التمويل الإنمائي ومتطلبات الإبلاغ بصرامتها، وسوف تحتاج العمليات إلى قدرات وخبرات كافية من أجل إدارة تلك التمويلات المستندة إلى المشاريع.

ارشاد: تستطيع الشراكات الراسخة مع الوكالات الإنمائية، كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مثلاً، من خلال المبادرات البرامجية المشتركة، استقطاب الجهات المانحة الإنمائية. فعلى سبيل المثال، هدفت المبادرة البرامجية المشتركة بين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بجمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى بناء القدرة على مواجهة الأزمات في المناطق المُضيفة للاجئين الكونغوليين، والعائدين، وغيرهم من المجتمعات النازحة الأخرى.



5- اتصالات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أوضاع النزوح الداخلي

1-5 مقدمة

تم تطوير هذه المذكورة لتوجيه اتصالات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بینات الأشخاص النازحين داخلياً، وفقاً لسياسة المفوضية بشأن الانحراف في أوضاع النزوح الداخلي. وتتوفر المذكورة إطاراً لاتصالات المفوضية في سياقات الأشخاص النازحين داخلياً، لبيان الطريقة التي ينبغي للمفوضية بوساطتها متابعة الاتصالات على المستوى القُطري ومستوى المكاتب الإقليمية، ومنها آليات التنسيق المشتركة بين الوكالات. وتمثل المذكورة تغييراً في المقاربة المُتبعة، ويجب أن يسترشد بها العمل الذي يقوم به جميع موظفو المفوضية المُنخرطين في الاتصالات والمناصرة (كسب التأييد)، والعاملين في أوضاع الأشخاص النازحين داخلياً.

© /المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / فريدريك نوي.
جمهورية الكونغو الديمقراطية. رجل نازح مُسن يسير على الأقدام صوب المنزل، حيث يعيش فيه مع /بناته /المطلقة /بالغة 45 عاماً وأطفالها /ثلاث.

2-5 اتصالات المفوضية في بيئات الأشخاص النازحين داخلياً

ويجب على العمليات القطرية للمفوضية، في أوضاع النزوح الداخلي، القيام بما يلي:

- **وضع وتطوير استراتيجية اتصالات المفوضية على المستوى القطري:** حيث يجب على المكاتب القطرية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وضع وتطوير وتنفيذ استراتيجياتها للاتصالات القطرية، بما ينماشى مع قيادة المجموعات العنقودية القطرية واستجابتها العملية. كما يجب أن تُوجه استراتيجية اتصالات المفوضية استراتيجيات الاتصالات القطرية، وأن تعكس أولويات الأشخاص النازحين داخلياً ومجتمعات النزوح المُتضاربة على المستوى القطري.
- **وضع مدخلات إلى الاتصالات وإرسال الرسائل المشتركة بين الوكالات:** نظراً إلى الدور القيادي الذي تقوم به المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في حماية الأشخاص النازحين داخلياً ومناصرتهم، فإن المفوضية توصي بأن يعتمد الفريق القطري للأمم المتحدة / الفريق القطري لشؤون الإنسانية استراتيجية اتصالات ومناصرة مأولة، ومشتركة بين الوكالات لدعم وتعزيز أهداف الاتصالات المشتركة تحقيقاً لمنفعة الأشخاص النازحين داخلياً. ويجب أن تُبرر الاتصالات والمناصرة بنوداً ضمن جدول أعمال مناقشات الفريق القطري للأمم المتحدة / الفريق القطري لشؤون الإنسانية.
- وبالاستفادة من انخراط المفوضية في العمليات، ومن قيادتها للمجموعة العنقودية، ينبغي للمفوضية المشاركة بصورة نشطة في منتديات الاتصالات المشتركة بين الوكالات (مجموعات الاتصالات للفريق القطري للأمم المتحدة / الفريق القطري لشؤون الإنسانية) وتقديم مدخلات في العمليات المشتركة على صعيد الاتصالات والمناصرة وإرسال الرسائل والاستراتيجيات. كما يجب توخي الحرص لضمان بقاء صوت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين متميزاً عن غيره.

الاتصالات مُحرّك استراتيжи مهم لوفاء المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين باختصاصها (بتفويفها) بشأن جميع الأشخاص الذين يحظون باهتمام المفوضية، مما يساعد في حشد الدعم العام، والسياسي، والأخلاقي، والمالي الضوري كله. ووفقاً لاستراتيجية الاتصالات العالمية لدى المفوضية، فإن هذه الاتصالات يجب أن تتركز على ثلاثة أهداف. وهي:

- (1) قيادة الجزء السردي من العمليات
- (2) إنشاء التعاطف
- (3) تعبيئة الجهد للعمل

وخلالاً لدورها في سياقات اللاجئين، حيث تقود المفوضية دوره الاستجابة لللاجئين برمتها، ومنها المناصرة والاتصالات، فإن المجموعات العنقودية في أوضاع الأشخاص النازحين داخلياً مُنظمة بقيادات مختلفة من الوكالات تحت القيادة الكلية للمنسق المقيم / منسق الشؤون الإنسانية.

إن الأساس القانوني للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للانخراط في أوضاع الأشخاص النازحين داخلياً راسخ في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 47 / 105 (1992)، و 48 / 116 (1993)، و 49 / 169 (1994)، و 53 / 125 (1998). وعلاوة على ذلك، فإن قيادة المفوضية للمجموعة العنقودية العالمية للحماية، وقيادتها المشتركة للمجموعة العنقودية العالمية للمأوى، والمجموعة العنقودية العالمية لتنسيق شؤون المخيمات وإدارة المخيمات، وخبرات المفوضية الخاصة في مجال الحماية، والعمل الإنساني وإيجاد الحلول، تلزم المفوضية بالمناصرة والاتصالات بشأن الأشخاص النازحين داخلياً، وإشكالات النزوح، وإشكالات الحماية الأوسع نطاقاً، ولا سيما في أوضاع النزاعسلح. وبناءً على ذلك، من المتوقع أن تتواصل العمليات القطرية للمفوضية بصورة منهجية بشأن هذه الإشكالات.



© المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / سينيغر يار. / العراق. / امرأة مُسنة نازحة تعيش في مخيم في شمالي العراق.

3-5 رسائل الاتصالات

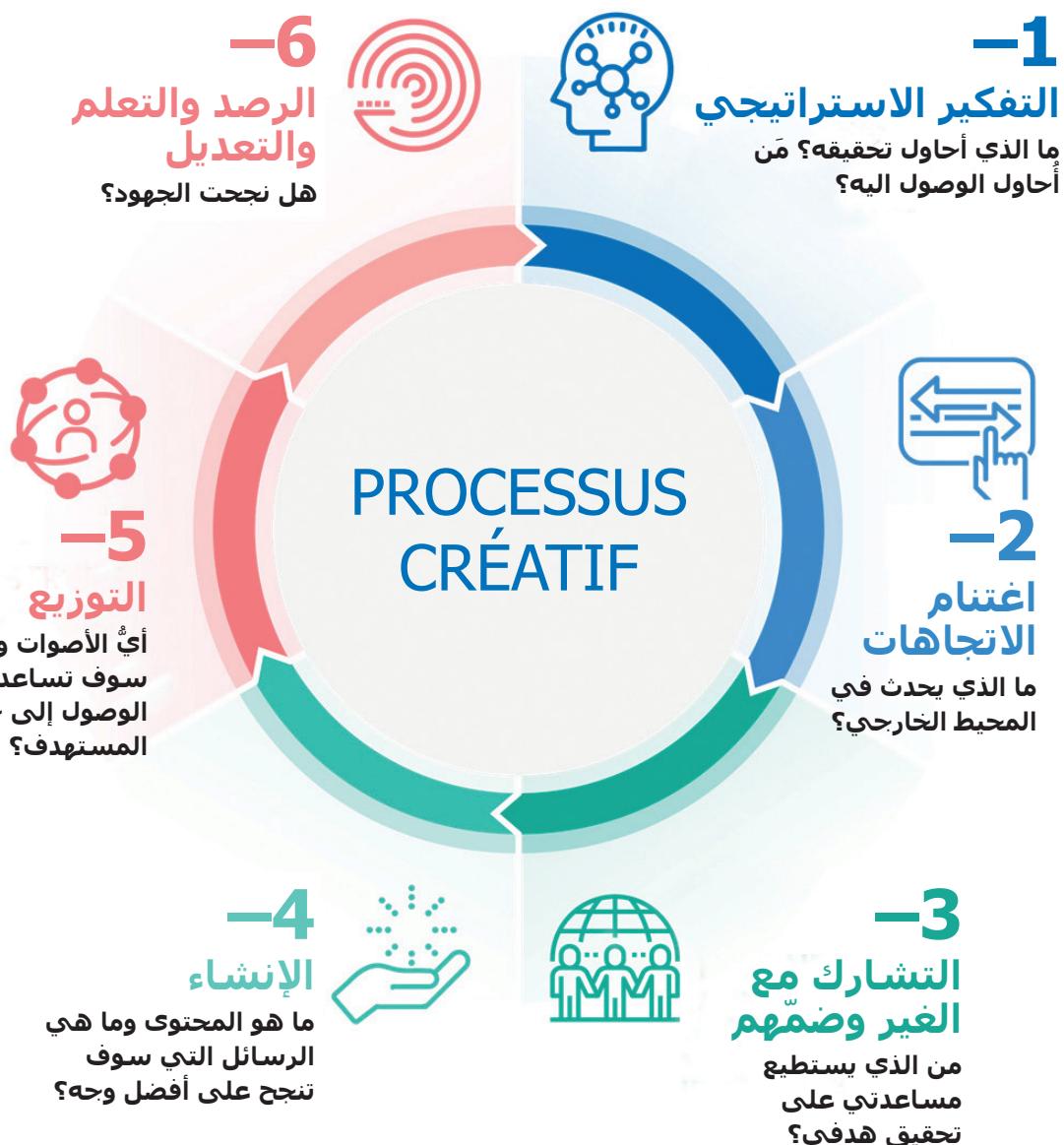
يجب أن تعتمد العمليات القطرية للمفوضية، في أي وقتٍ تخرط فيه، في أحد أوضاع النزوح الداخلي، على إرسال رسائل الاتصالات التالية على صعيد المفوضية، والمجموعة العنقودية، وفيما بين الوكالات:

بؤرة اهتمام الاتصالات	الهدف
<ul style="list-style-type: none"> • التحذير بشأن أزمات محتملة تتعلق بالأشخاص النازحين داخلياً. • إظهار جهود استعداد وتأهيل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. • تعزيز مسؤولية الدولة عن حماية الأشخاص النازحين داخلياً. • تشجيع الدول على وضع وتطوير، واعتماد، وتنفيذ قوانين وسياسات ذات صلة بالأشخاص النازحين داخلياً والتنقيد بها (اتفاقية كمبала، والمبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي، على سبيل المثال). 	الاستعداد والتأهب (الجاهزية)
<ul style="list-style-type: none"> • التأكّد من منح أصوات الأشخاص النازحين داخلياً والمجتمعات المتضررة من النزوح منبراً للتعبير. • مناصرة حرية التنقل للسكان المدنيين، ومنها إمكانية الوصول إلى بُرّ الأمان بعيداً عن الأعمال العدائية والعنف، والحصول على المساعدات والخدمات. • مناصرة حقوق الأشخاص النازحين داخلياً بما يتماشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، والمبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي والقوانين والسياسات الوطنية. • في أوضاع النزاع المسلح، دعوة أطراف النزاع كافة إلى احترام القانون الإنساني الدولي بصورة تامة، ويشمل هذا الاحترام ما يلي: <ul style="list-style-type: none"> • حماية المدنيين والصفة المدنية لمجتمعات الأشخاص النازحين داخلياً. • حماية البنية التحتية المدنية ومنها المدارس والمرافق الصحية. • حماية الموظفين العاملين في المجال الإنساني وممواد الإغاثة. • وصول العمل الإنساني بصورة مستمرة، ومن دون عوائق إلى جميع السكان المدنيين المحتاجين. • مناصرة احترام المبادئ الإنسانية. • إبراز الأخطار والمعاناة التي يكابدها الأشخاص النازحون داخلياً. • التحذير بشأن إشكالات الحماية والمخاطر التي تواجهها المجتمعات المُمُستضعفَة (على سبيل المثال، الأسر المعيسية التي يعيشها العازيون أو العازبات، وعمل الأطفال، والزواج المبكر، والعنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، وكبار السن، والشباب). • تقديم المعرفة والبيانات المباشرة بشأن مجتمعات الأشخاص النازحين داخلياً والمجتمعات المتضررة من النزوح. • تعزيز التعليم والشمول (الاحتواء) الاقتصادي للأشخاص النازحين داخلياً. • إظهار قيادة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والأثر العملياتي الذي تُحدثه. • إظهار الاحتياجات والفجوات في المجال الإنساني. • المناصرة وكسب التأييد للحصول على التمويل وتعزيز الموارد. • إبراز الحاجة إلى التضامن على المستوى المحلي، والوطني والدولي. • مناصرة الأثر الإيجابي للأفراد والمنظمات الداعمة للأشخاص النازحين داخلياً. 	الاستجابة
<ul style="list-style-type: none"> • مناصرة الأشخاص النازحين داخلياً لاتخاذ قرارات مستنيرة والوصول إلى كل الخيارات المتاحة لإيجاد الحلول: الإدماج المحلي، والعودة الطوعية، والنقل أو الانتقال إلى أماكن أخرى. • التأكيد بأنّ الظروف الآمنة والكريمة أمرٌ ضروري للعودة المستدامة (إذالة الألغام، وإعادة التأهيل، مثلًا). • تعزيز الحاجة إلى مشاركة طويلة الأمد في إيجاد الحلول، على سبيل المثال، الدعم النفسي الاجتماعي، والتّمسك المجتمعي، وسبل كسب العيش، ودعم التعليم، والتسجيل المدني، ووثائق الأحوال المدنية، والمسكن، والحقوق في الأراضي والملكية. • التحذير بشأن أثر النزوح المُطْوَل، وال الحاجة إلى الاستثمار في القدرة على مواجهة الأزمات وإيجاد الحلول. 	الحلول
<ul style="list-style-type: none"> • توضيح أسباب وشروط عدم انخراط المفوضية، بطريقة مسؤولة. 	عدم الانخراط بطريقة مسؤولة

4- العمليات الإبداعية

المستهدف. وينتقل الهدف من الاتصالات والمناصرة، فيما هو أكثر من مجرد تقديم المعلومات، أي في الإسهام بصورة ملموسة في جهود المفوضية لتقود الجزء السردي من العمليات، وإيجاد التعاطف، وتعينة الجهد للعمل. خلاصة القول هي أن تُجرى الاتصالات لسببٍ ما.

يجب أن تقوم العمليات الفُطريّة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بعدد من الخطوات الجوهرية لضمان تركيز الاتصالات والمناصرة على الجمهور المستهدف. ولا يجب أن تُباشر بداية العمليات الإبداعية أبداً بالمنتج أو التكتيك (الأسلوب)، بل بالهدف والجمهور



- الأشخاص النازحون داخلياً.
- الأشخاص الذين أجبروا على الفرار داخل حدود بلدانهم.
- الأشخاص الفارون داخل بلدانهم.
- الأشخاص الذين فروا من منازلهم بحثاً عن الأمان، لكنهم لم يعبروا الحدود.
- الأشخاص الذين خلعوا من جذورهم في منازلهم، والذين ظلوا يعيشون ضمن حدود بلدانهم.

5-الجزء السّردي الاستراتيجي

قد يكون من الصعب على معظم الجمهور المستهدف استيعاب مفهوم النزوح الداخلي والاختصار 'IDPs' أي 'الأشخاص النازحين داخلياً'. ففي اتصالاتها، تُفضل المفوضية استخدام لغة يسهل فهمها. وهي تشجع الزملاء على استخدام بدائل لُمُسْمَى 'IDPs' 'الأشخاص النازحين داخلياً'، ومنها:



© /المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين /أليكس أونغكار.
/ الفلبين. المُناصرة أتوم أرولو يرافقها موظف ميداني إلى مدينة ماراوي، الموقع الذي شهد نزاعاً طويلاً دام خمسة أشهر، حيث أدى في ذروته إلى نزوح أكثر من نصف مليون نسمة.

6- التكتيكات

- المحتوى العاطفي:
- **القصص** - السرد القصصي الإيجابي حول الأشخاص النازحين داخلياً، الذي يتم تداوله في وسائل التواصل الاجتماعي، والإعلام اللين والرقمي، ومنابر الجهات المؤثرة.
 - **المحتوى العاطفي للوسائط المتعددة** - نطاق من المحتويات الخاصة بالأشخاص النازحين داخلياً، والتي تثير وتدھیش الجمهور المستهدف، مع استخدام لغة متبرة للعواطف وصور مجازية قوية.
 - **الفعاليات التي تجمع الناس معاً** - المعارض، والمهرجانات، والحفلات الموسيقية، والفعاليات الثقافية.
 - **الفعاليات التي تحتفي بمواهب الأشخاص النازحين داخلياً** وشجاعتهم - جائزة نانسى لللاجئين.

- المحتوى المُتَسَمِّ بطباع عملی:
- **المناصرة العامة** - أنشطة الاتصالات للتأثير في السياسات، والدبلوماسية الرقمية، والعمل المشترك مع الحكومات، أو الأحزاب السياسية، أو السلطات المحلية.
 - **جمع التمويل** - حملات جمع التمويل، اللقاءات وجهاً لوجه، والتسويق عبر الهاتف، وفعاليات جمع التمويل التي تنظمها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أو الشركاء، أو الجهات المؤثرة.
 - **المحتويات والحملات التي تتسم بطبع عملی** - مجموعة من أنشطة الاتصالات من أجل تعزيز أعمال تضامنية محددة بعينها، تتعذر نطاق التبرعات؛ نداءات للعمل تشارك فيها الجهات المؤثرة والشركاء.

جهة الاتصال: إدارة التواصل العالمي
جامعة العلاقات الخارجية.
mantoo@unhcr.org

توظف المفوضية تكتيكاتٍ (أساليب تعبوية) مختلفة لتحقيق أهدافها المتمثلة في قيادة الجزء السردي من العمليات، وإيجاد التعاطف، وتعينة الجهود للعمل. ومن الناحية المثالية، فإن المفوضية تهدف إلى إنجاز الأهداف الثلاثة كلّها في كل نشاط من أنشطة الاتصالات.

ويمكن استخدام المجموعة المتنوعة من الأساليب التعبوية التالية للاتصالات الخاصة بالأشخاص النازحين داخلياً. وقد تتطبق بعض هذه الأساليب التعبوية على المستوى القطري، في حين قد تُستخدم الأساليب الأخرى في الاتصالات العالمية و / أو لأغراض شراكات المفوضية مع القطاع الخاص.

المحتوى الموثوق به:

- **الأخبار** - المقابلات والبيانات الصحفية (الإعلامية)، ومذكرة الإحاطة، والأخبار العاجلة - المنشورة منها على الهواء مباشرةً والمُسجّلة - ومنشورات وسائل التواصل الاجتماعي، والرحلات الصحفية (الإعلامية)، والفرص الفريدة الممنوعة لوسائل إعلام وجهات مؤثرة مختارة.
- **البيانات والمعرفة الفردية** - التقارير الرئيسية، والرسوم البيانية المعلوماتية، وصحف الواقع، والخرائط.
- **التسويق بعلامات مميزة 'branding'** - المنتجات البارزة لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إرسال رسائل 'المساعدة، والأمل، والبيت'، الهوية البصرية.
- **القيادة الفكرية** - المقالات الافتتاحية، والبيانات الموثوقة بها على وسائل التواصل الاجتماعي.
- **الإبلاغ عن التأثير** - صور ومقاطع فيديو مؤثرة لعملياتنا وزملائنا أثناء العمل.



© /المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين /أندرو مكونل.
جنوب السودان. تلاميذ نازحون داخلياً في مدرسة ماري جون /ابتدائية يحضرون لامتحان نهاية الفصل الدراسي في لير



© المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / سام دباب. سوريا. امرأة عاملة لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقوم بتدفئة يديها / امرأة تجلس على كرسي منحرك بينما يأتي الأشخاص المحليون لمشاهدة عمّال الإغاثة وهم يفرغون حمولة الإمدادات الازمة، والتي هُم في أمس الحاجة إليها، من قافلة من الشاحنات المشتركة بين الوكالات في المعصمية في ريف دمشق.

المُباشر للنزوح، وتنفيذ اتفاقيات السلام، وقدرة السلطات الوطنية أو غيرها من الجهات الفاعلة على الاضطلاع بالمسؤولية، أو التوصل إلى الحلول بشأن الأشخاص النازحين داخلياً قد يدفع المفوضية إلى عدم الانخراط كجزء من خطة استراتيجية. ومن الممكن أيضاً أن يُسرّع عدم الانخراط عن طريق طلب الحكومة بوضوح من المفوضية عدم الاستمرار في أي جزء من عملها مع الأشخاص النازحين داخلياً و / أو مع العائدين.

وتحسّباً لهذه السيناريوهات، فإنّه يتبعَن على المفوضية أن تُبادر بصورة استباقية إلى تطوير رؤية كلية لها، ومقاربة لعدم الانخراط بطريقة مسؤولة. ويُتَبعَن أن يكون عدم انخراط المفوضية مصحوباً بمشاورات مع المكاتب الإقليمية وهيئات المقر الرئيسي، ومنها المجموعات العنقودية العالمية التي تقودها المفوضية. ومن الأمور البالغة الأهمية، بنفس القدر من الأهمية، بالنسبة إلى المفوضية، التشاور مع السلطات الوطنية، والمنسق المقيم / منسق الشؤون الإنسانية، والفريق القطري للأمم المتحدة / الفريق القطري للشؤون الإنسانية؛ بهدف ضمان التوازن الكلي مع غيرها من المجموعات العنقودية والاستراتيجيات المشتركة بين الوكالات، لغرض التحول الوظيفي للمسؤوليات المستمرة.

6- اعتبارات فك الارتباط المسؤول للمفوضية بما يتعلق بأوضاع النزوح الداخلي

1- مقدمة

من المُمكِن أن يتسبّب عاملٌ واحدٌ أو عدة عوامل في عدم انخراط المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، جزئياً أو كلياً، في أوضاع النزوح الداخلي.³⁸ فعلى سبيل المثال، فإن الانخفاض الجوهري في حجم مجتمعات الأشخاص النازحين داخلياً، وانخفاض العنف، وتوقف السبب

³⁸ تم استقاء محتوى هذا الملحق من خبرة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في العمليات الخاصة بالأشخاص النازحين داخلياً، ولا سيما في البوسنة والهرسك، وساحل العاج، وكينيا، ومالي، وبالباكستان، والفلبين، إضافة إلى إطلاق دليل موجز رياضي تجريبي في مناطق معينة في أوكرانيا.



© المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / دومينيك ناهر.
العراق. رجل نازح داخلياً يحاول تشغيل جرارة بمساعدة من أطفالٍ بالقرب من مبنيَّين غير مكتمليٍّ /البناء، يُنوي تحويلهما إلى فندق من 11 طابقاً.

يهدف إرساء الأساس للجهات الفاعلة الوطنية، أو أصحاب المصلحة المشتركة بين الوكالات، أو لغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين للانضباط بالمسؤوليات والنشاطات خلالاً للمفوضية. ومن الأمور الأساسية في هذه المقاربة التركيز المبكر على الحلول، والمسؤولية الرئيسية للسلطات المحلية والوطنية، وإشراك المفوضية للقواعد الشعبية منذ البداية، وذلك يشمل إشراك المجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية، والجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان، والمجتمع المدني.

وباختصار، فإن عدم الانخراط يكون بطريقة مسؤولة فقط عندما يكون تشاورياً ومحظطاً له بصورة استراتيجية منذ بداية انخراط المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وعندما يكون يهدف إلى الإسراع في تقديم الحلول للأشخاص النازحين داخلياً عن طريق تعزيز ملكية العمليات من جانب الجهات الفاعلة الوطنية، وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين، رهناً بالوضع.

إن الانخراط وعدم الانخراط جزءٌ من سلسلة متوازية، ويجب بالتالي على المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تخرط مع أصحاب المصلحة المعنيين، وأن تتدخل على مستوى العمليات، بينما تفكّر وتحظّط لعدم الانخراط في المستقبل. وسوف يعتمد نطاق عدم انخراط المفوضية واستثمارها فيه على مستوى ومدى انخراطها، إضافةً إلى اعتماده على الميزة (الميزات) النسبية لانخراطها. وبغض النظر عن الدرجة والمدى اللذين تكون المفوضية قد انخرطت بهما في وضع معين، فإن من الضروري ضمان ألاّ يُصبح عدم الانخراط عمليةً سلبيةً تقتصر ببساطة على القيام بحجم أقل من العمل والخروج من المشاركة على جناح السرعة.

ويجب أن يكون عدم الانخراط بطريقة مسؤولة تحولاً استراتيجيًّا يستلزم من المفوضية العمل بطريقة مختلفة

2- الأهداف

6-3 الحد الأدنى من الأعمال

يصف القسم أدناه الحد الأدنى من الأعمال (الإجراءات) الضرورية لكي يتسم عدم انخراط المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالمسؤولية.

اللاجئين، ومعرفة أي هيئة حكومية كُلّفت بمهمة الإشراف على النزوح الداخلي.

إرشاد: بحسب نظام الحكم الإداري ودرجة اللامركزية، فإنّ مسح القدرات يجب أن يشتمل على أصحاب المصلحة المعنيين على المستويات المحلية التي تقيم فيها المجتمعات المتضررة، أو التي قد تعود إليها، إضافةً إلى الجهات الفاعلة على المستوى الوطني.

• التأكيد من تركيز برامج وأنشطة تنمية القدرات لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها على تمكين طاقات (تأهيل وبناء قدرات) الجهات الفاعلة الوطنية، ومنهم الأشخاص النازحون داخلياً، والعائدون، والكواذر الوطنية، من أجل توفير الحماية للأشخاص النازحين داخلياً وإيجاد الحلول لهم.

إرشاد: يُعدّ تطوير القدرات نشاط مشترك طوبيل الأداء يتطلب القيام بما يلي: إشراك ونمكين أصحاب المصلحة المعنيين؛ وحصر، وتحليل، وترتيب أولويات الفجوات التي يجب معالجتها في مجال القدرات؛ وتحديد ماهية التغييرات الازمة وتحديد كيفية القيام بها؛ والتنفيذ والتقييم. فالتدريب هو فقط أحد عناصر مقاربة تطوير القدرات، وينتطلب فعالية العناصر الأخرى.

• التأكيد من اشتغال عمليات التخطيط، ومنها على سبيل المثال خطط العمليات القطرية واستراتيجيات الحماية وإيجاد الحلول المتعددة السنوات، على تدابير تتعلق بجهود تطوير القدرات التي تقوم بها المفوضية، والمستمدة من خبرات الجهات الفاعلة الوطنية وقدراتها المستمرة على التمكّن من توفير الحماية وإيجاد الحلول للأشخاص النازحين داخلياً.

6-3-1 الانخراط الواسع النطاق، والمعلومات، وتعيين أصحاب المصلحة المعنيين، وتطوير القدرات

• التشاور مع السلطات، والشركاء، والمجتمعات المتضررة بشأن خطط المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعدم الانخراط بطريقة تتصرف بالمسؤولية، والسعى إلى الحصول على الآراء بشأن ذلك، وإجراء التعديلات على عملية التخطيط حسب الضرورة.

إرشاد: الاستعلام عن احتياجات، وتوقعات جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وجدولتهم الزمنية في مرحلة مبكرة لكي تتسنى الفرصة لمواءمة التمويل وأفراضات التخطيط، وتقليل الأثر المفاجئ إلى الحد الأدنى على موظفي الشركاء والبرامج. والتوضيح بأنّ الأسباب المنطقية لعدم الانخراط، والهدف منه يتمثل في تمكين وتعزيز مسؤولية الدولة باعتبار ذلك التأسيس والتعزيز الفرضية الأساسية لاستمرار حضور المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

• التأكيد من إجراء حصر واضح لأصحاب المصلحة المحليين والوطنيين الرئيسيين، وتقدير قدراتهم على الاضطلاع بمسؤوليات التنسيق، والحماية، والمساعدة، وإيجاد الحلول للأشخاص النازحين داخلياً والعائدين. ويجب أن يشمل هذا الفهم معرفة الجذارة المالية لأصحاب المصلحة المعنيين، من دون دعمهم من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون



© المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين /أندو مكونيل.
جنوب السودان. /أمّة نازحة داخلياً تدق /الذرّة البيضاء وتجلس في غرفة صفيّة مهجورة في لير.

6-3-2 إدماج تحليل الحماية واحتياجات الحلول الدائمة في الخطط التنموية

3-3-3 انتقال المهام المشتركة بين الوكالات على المستوى الوطني ودون الإقليمي إلى خدمة مصلحة النظام الوطني

- المباشرة في عقد مناقشات ثنائية ومشتركة بين الوكالات، وفي آخر الأمر متابعة انتقال قيادة المجموعة العنقودية، من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى النظم الوطنية، مع المنصب المقيم / منسق الشؤون الإنسانية، والفريق القطري للأمم المتحدة / الفريق القطري للشأن الإنسانية، والسلطات المحلية والوطنية.
- وضع وتطوير خطة انتقالية ترسم الخطوط العريضة لكيفية و zaman انتقال مهام ومسؤوليات المجموعة العنقودية إلى السلطات الوطنية.³⁹

ارشاد: انتقال قيادة المجموعة العنقودية للحماية على المستوى القطري إلى الجهات الفاعلة الوطنية أمرٌ يتفاوت تعقيده نظراً إلى عدم وجود نظير حكومي واحد يمكن تحديده بوضوح في أغلب الأحيان. وقد أظهرت الممارسة العملية أنَّ بإمكان المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الاستمرار في قيادة المجموعة العنقودية، أو أنها يمكن أن تشارك منظمات حكومية مختلفة في الاضطلاع بالمسؤولية عن الإشكالات الرئيسية العالقة على صعيد الحماية. ويعتبر وجود ترتيبات قيادية مشتركة مبكرة، حيث يُشجع فيها شريك حكومي أو غير حكومي وطني على قيادة، أو التشارك في قيادة المجموعة العنقودية مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عاملاً ضرورياً لانتقال الوظيفي في وقت لاحق.

ارشاد: يجب على المنسق المقيم / منسق الشؤون الإنسانية، والفريق القطري للأمم المتحدة / الفريق القطري للشأن الإنسانية استعراض عملية نقل القيادة والمسؤوليات، وعدم تفعيل المجموعة العنقودية في نهاية المطاف، بصورة دورية منتظمة.

- التأكد من وجود سُلسلة مستمرة لتحليل الحماية، وعملية جمع البيانات المناظرة للخطط التنموية (الإنمائية). ويجب أن يتناول هذا التحليل الأسباب الجذرية لأوجه القصور / الفجوات في مجال الحماية، كما يجب أن يُبرز القضايا المهمة للتنمية، ومنها سيادة القانون، وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، والمساواة الاقتصادية، وشبكات الأمان الاجتماعي.

ارشاد: عملت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع الدائرة المشتركة المعنية بتحديد سمات الأشخاص النازحين داخلياً على استحداث قاعدة ثانية لأدلة الإثبات، فيما يتعلق بالظروف الاجتماعية الاقتصادية، والقدرات، والتوقعات، والمخاطر / الاحتياجات للأشخاص النازحين داخلياً وللمجتمعات المتضررة من النزوح، التي يمكن للشركاء في التنمية استخدامها في خططهم. إنَّ لأنشطة تحديد الخصائص تلك تبعات مالية يجب إدراجها في خطط المفوضية.

- العمل مع الشركاء الوطنيين على تضمين تحليل الحماية وقاعدة أدلة الإثبات في جهود التنسيق التنموية القائمة. والعمل على فهم آليات وهيكل التنسيق التنموية والانخراط فيها مبكراً، والتأكد من إدماج الحماية والحلول في تلك الخطط، وبأنَّها تُشكل جزءاً من هيكل التنسيق الكلي المعتمد به.

ارشاد: تقديم تحليل الحماية وقاعدة أدلة الإثبات كمساهمة في إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية الإستراتيجية (UNSDCF)، وتحليلها القطري المشترك، إضافة إلى خطط التنمية وآليات التنسيق الأخرى الوطنية منها ودون الوطنية.

- الدعوة إلى إيجاد الحلول بشأن مخاطر واحتياجات الحماية المطلوب تحديدها في خطط الشريك التنموي. وقد تتضمن هذه الجهد الدعوة إلى توفير تمويل موجه إلى المناطق التي يوجد فيها الأشخاص النازحين داخلياً، أو التي سوف يعود إليها هؤلاء الأشخاص أو التي يكونون قد عادوا إليها بالفعل، أو التي قد توطّنوا أو سوف يتوطّنون فيها، ولا سيّما في البلدان التي لديها بنية حكومي لامركزي.

ارشاد: كجزء من جهود تطوير القدرات، العمل على دعم استراتيجية جمع التمويل الوطنية لدى أصحاب المصلحة المعنيين، والمساعدة، حسب الاقتضاء، في إعداد المقترنات الأولية للتمويل.

³⁹ اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، الوحدة المستقلة المرجعية لتنسيق شؤون المجموعة العنقودية على المستوى القطري، الفصل الخاص بانتقال وعدم تفعيل قيادة المجموعة العنقودية، الصفحات 37 – 41.



© المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / سينجز يار
العراق. رجلان يساعدان امرأة كبيرة في السن في القائم في الموصل

- العمل مع السلطات الوطنية والمحلية، وكذلك مع الجهات الفاعلة التنموية لإعداد خطة عمل فعالة بهدف تنفيذ الإطار المعياري الموجود.

- في حال عدم وجود قانون أو سياسة وطنية، العمل مع الحكومة، والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية للتشجيع على وضع وتطوير هذه السياسات والقوانين.

إرشاد: يمكن السعي إلى الحصول على الدعم من هيئات أخرى كالمنقر الخاص بشأن حقوق الإنسان الخاصة بالأشخاص النازحين داخلياً في مرحلة مبكرة، لأجل وضع وتطوير استراتيجية بذلك، والمشروع في حوار مع السلطات، والانخراط في أنشطة وبرامج تكميلية، وجمع الدروس المستفادة والممارسات الفضلى من البلدان الأخرى وتقديمها للسلطات. ويمكن للمكاتب الإقليمية المعنية و/ أو قسم الأشخاص النازحين داخلياً في شعبة الحماية الدولية المساعدة في تيسير تبادل الدروس المستفاده والممارسات بين السلطات التابعة لمختلف البلدان.

- تحديد ودعم الأفراد 'الأنصار أو المناصرين' داخل الحكومة أو المنظمات الشريكة، ومن سوف يستمرون في تعزيز وتطوير قانونٍ و/ أو سياسة خاصة بالأشخاص النازحين داخلياً، بعد مغادرة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

إرشاد: المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والقيادة البرلمانية هم 'أنصار أو مناصرون' فعالون للقوانين والسياسات الخاصة بالأشخاص النازحين داخلياً، وذلك بالإضافة إلى الوزارات المناظرة بها مسؤوليات تنسيق الاستجابات اللازمة بالأشخاص النازحين داخلياً.

جهة الاتصال: قسم الأشخاص النازحين داخلياً، شعبة الحماية الدولية.

6-3-4 وضع وتطوير القوانين والسياسات

- تعزيز القوانين، والسياسات⁴⁰، والاستراتيجيات وخطط العمل التي تقودها الحكومة، والتي تراعي النزوح الداخلي؛ بهدف إعادة تأكيد المسؤولية الرئيسية للدولة في الوقاية من وقوع النزوح الداخلي، ومواجهته، وإيجاد الحلول له؛ ورفع مستوى كفاءة وفعالية الاستجابات الحكومية للنزوح الداخلي (لأجل تعزيز موثوقية ومصداقية الاستجابات الحكومية)؛ وتأكيد حق الأشخاص النازحين داخلياً في الحماية، والمساعدة والحلول؛ وتيسير الاستجابات المفصلة خصيصاً لأوضاع معينة من النزوح؛ وتيسير التعاون المحلي والدولي بشأن النزوح الداخلي.

إرشاد: لا ينصح بوجود القوانين أو السياسات التي تخلق وضعاً مُرتبطاً بالمنافع للأشخاص النازحين داخلياً، أو بتلك التي تُنشئ إمكانية الحصول على حقوق مختلفة عن تلك التي تحصل عليها فئات أخرى من المجتمع. ويوجد العديد من الأمثلة الجيدة على القوانين والسياسات. ويوسع المجموعة العنقودية العالمية للحماية وقسم الأشخاص النازحين داخلياً (شعبة الحماية الدولية) تيسير المشورة اللازمة إلى جميع إلى مجموعة الممارسين والدعم بالنسبة إلى جميع جوانب انخراط المفوضية في أوضاع النزوح الداخلي – الاستعداد والتأهّب، والاستجابة، وإيجاد الحلول.

- استعراض القوانين، والسياسات، والاستراتيجيات وخطط العمل الموجودة لتحديد الفجوات في الإطار القانوني، بهدف توفير الحماية وتقديم المساعدات والحلول للأشخاص النازحين داخلياً. وقد يتضمن الاستعراض إجراء مراجعة لقوانين والسياسات التي تطال الأشخاص النازحين داخلياً.

⁴⁰ يمكن أن تكون سياسة وطنية ما بالتحديد تأسيس إطاراً ملائماً لاستجابة بشأن الأشخاص النازحين داخلياً، ولا سيما في حال تم تحديد ضباط الارتباط وتوضيح أوجه المسائلة لمحظوظ أصحاب المصلحة، وتستطيع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بعد ذلك تصميم الاستراتيجية الخاصة بها لبناء القدرات والتسلیم وفقاً للسياسة.

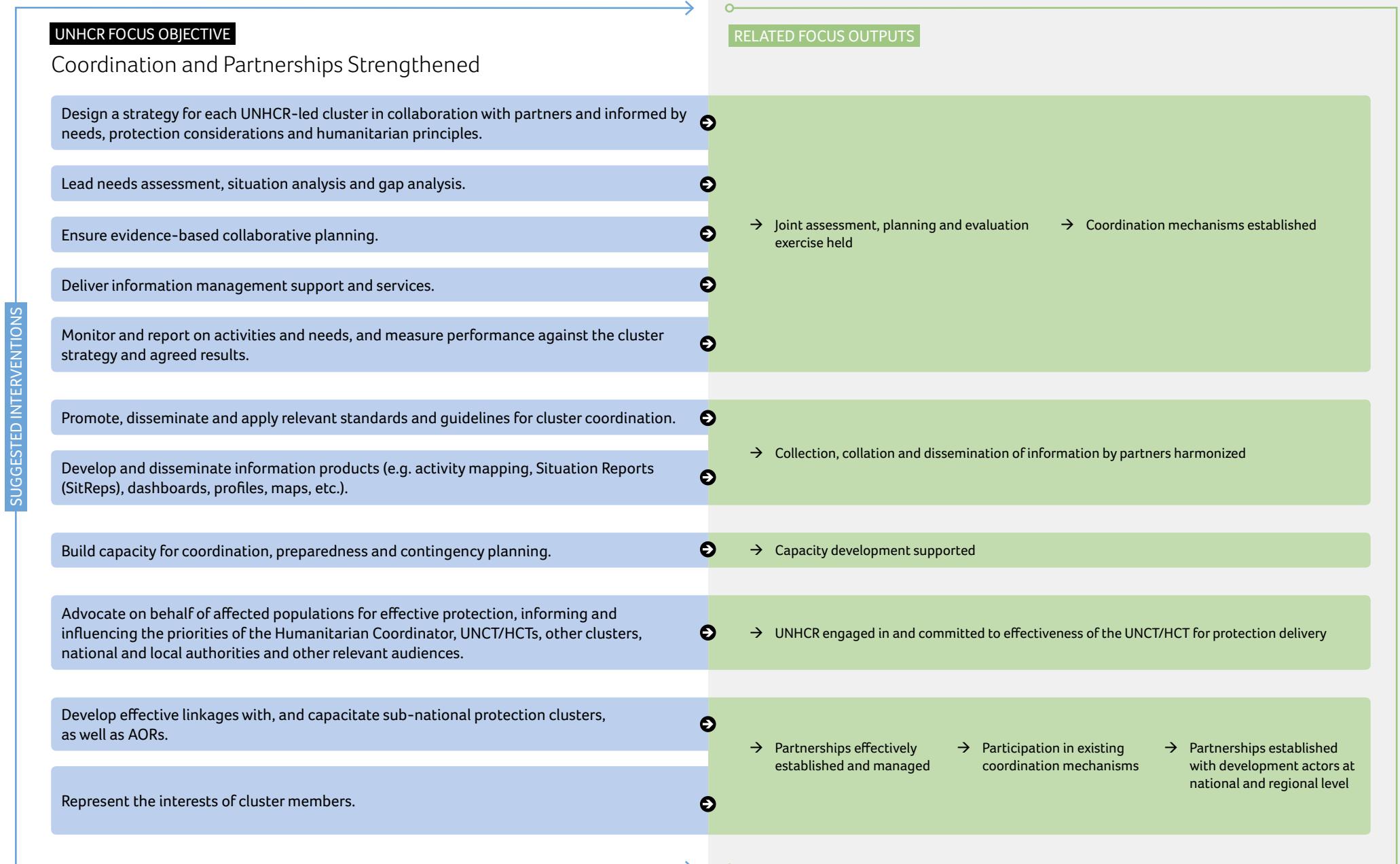
7- الاختصارات (رموز الكلمات المركبة)

AAP	Accountability to Affected People	المساءلة أمام السكان المتضررين
AGD	Age, Gender and Diversity	العمر، والنوع الاجتماعي والتنوع
CCA	Common Country Analysis	التحليل القطري المشترك
CCCM	Camp Coordination and Camp Management	تنسيق شؤون المخيمات وإدارة المخيمات
CWC	Communications with communities	الاتصالات مع المجتمعات
DER	Division of External Relations	شعبة العلاقات الخارجية
DESS	Division of Emergency Security and Supply	شعبة الطوارئ والأمن والإمداد
DIP	Division of International Protection	شعبة الحماية الدولية
DPSS	Division of Programmes Support Services	شعبة خدمات دعم البرامج
DRRM	Donor Relations and Resource Mobilization	دائرة العلاقات مع المانحين وتعبئة الموارد
GPC	Global Protection Cluster	المجموعة العنقودية العالمية للحماية
GSC	Global Shelter Cluster	المجموعة العنقودية العالمية للمأوى
HALEP	High Alert List for Emergency Preparedness	قائمة حالات التأهب القصوى للاستعداد للحالات الطارئة
HCT	Humanitarian Country Team	الفريق القطري للعمل الإنساني
HNO	Humanitarian Needs Overview	استعراض الاحتياجات الإنسانية
HQ	Headquarters	المقر الرئيسي
IASC	Inter-Agency Standing Committee	اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات
IDPs	Internally Displaced Persons	الأشخاص النازحون داخلياً
IMO	Information Management Officer	مسؤول إدارة المعلومات
JIPS	Joint IDP Profiling Service	الدائرة المشتركة المعنية بتحديد سمات الأشخاص النازحين داخلياً
MIRA	Multi-Sector Initial Rapid Assessment	التقييم السريع الأولي المتعدد القطاعات
PSEA	Protection Against Sexual Exploitation and Abuse	الحماية من الاستغلال الجنسي والإساءة الجنسية
RC\HC	Resident Coordinator / Humanitarian Coordinator	المنسق المقيم / منسق الشؤون الإنسانية
SGBV	Sexual Gender-based violence	العنف الجنسي والعنف المبني على النوع الاجتماعي
UNSDCF	UN Strategic Development Cooperation Framework	إطار الأمم المتحدة للتعاون الاستراتيجي في مجال التنمية

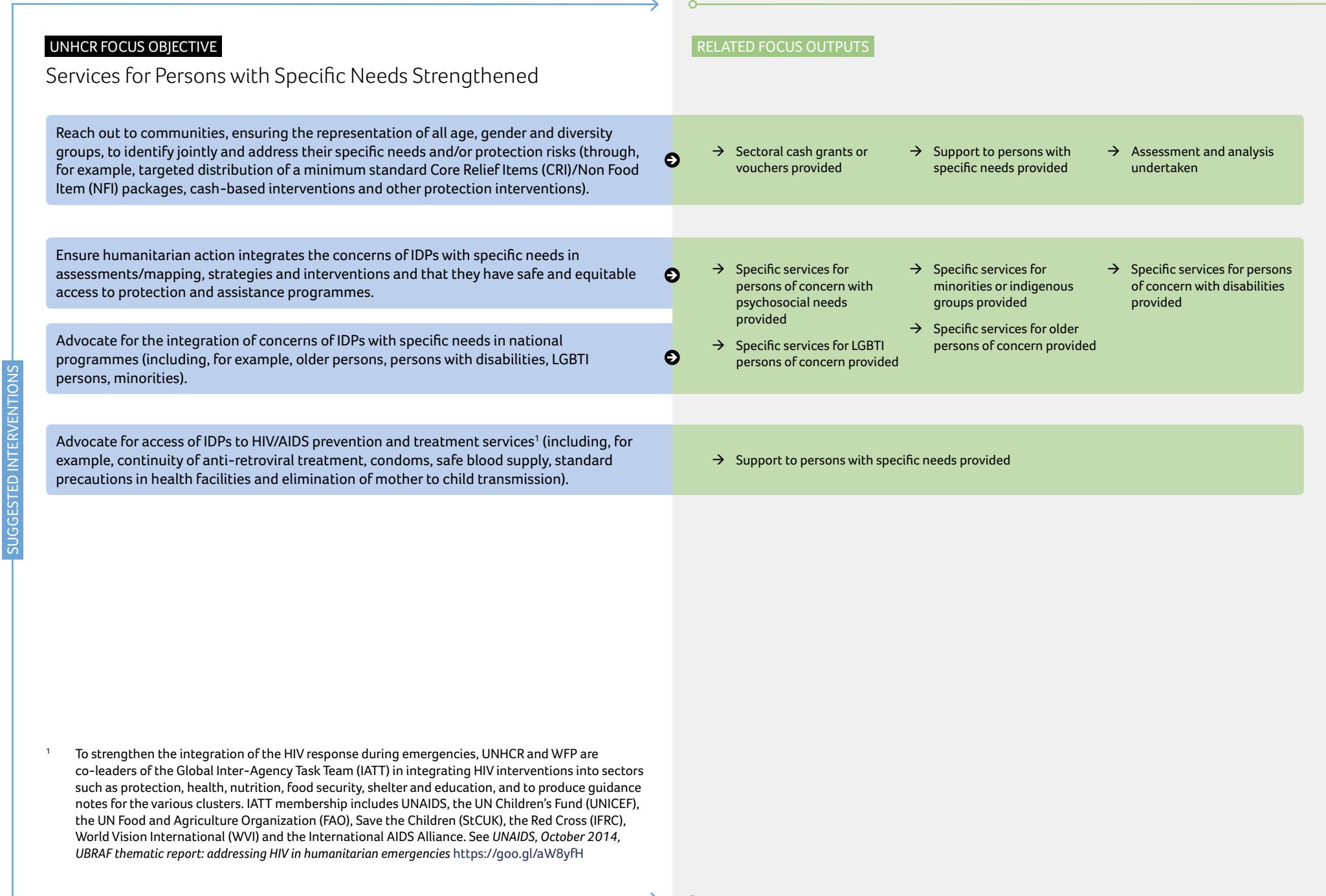


© المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / روبن سلافادو / إسكونديرو
كولومبيا: رجل نازح داخليا يقف بجوار بيته بصحبة زوجته في نيفا / إسبرانزا، فرّ من بيته في مونتانيانا كاكينا، ويعيش هنا منذ عام 2003.

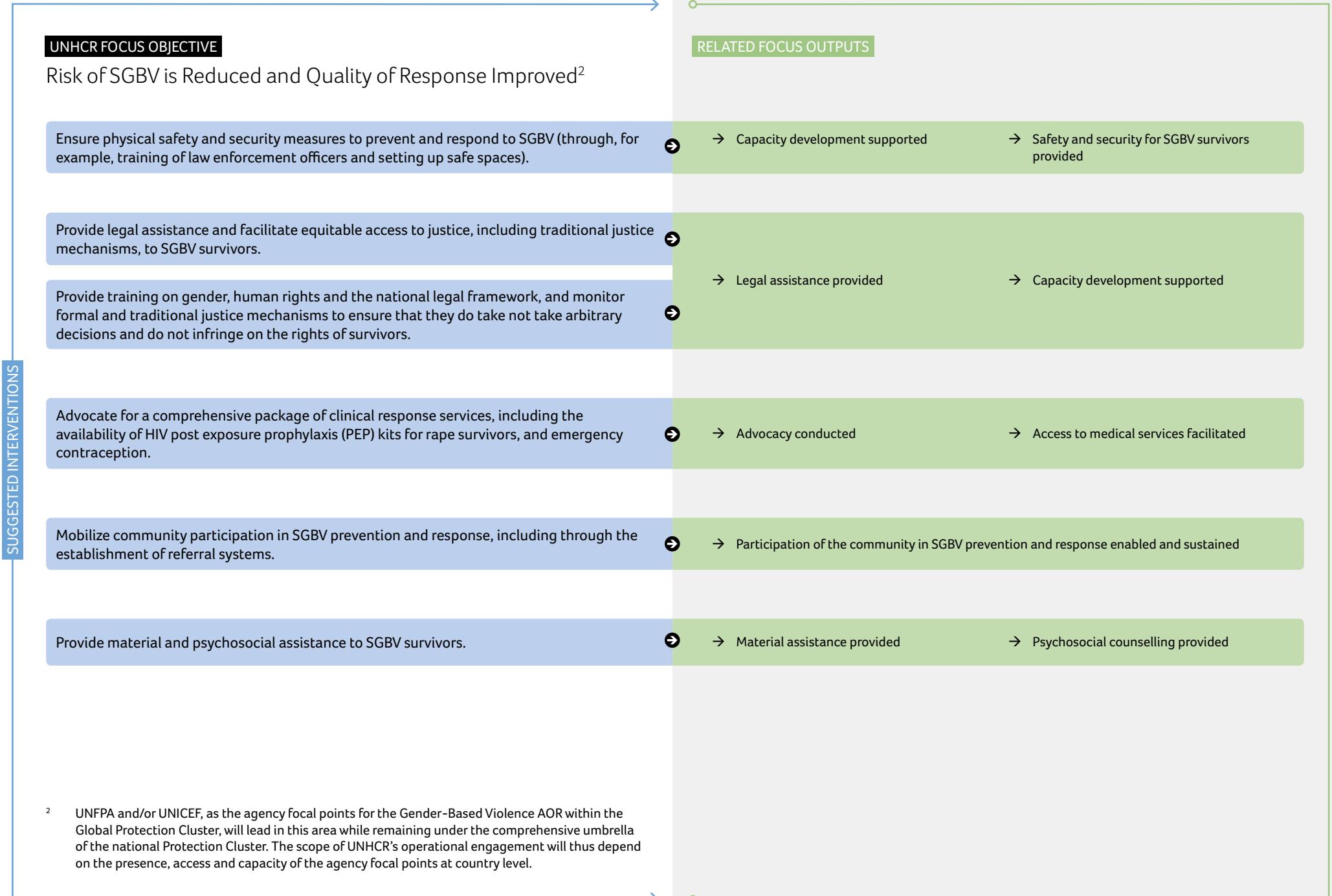
UNHCR INTERVENTIONS IN SITUATIONS OF INTERNAL DISPLACEMENT (THE “IDP FOOTPRINT”)



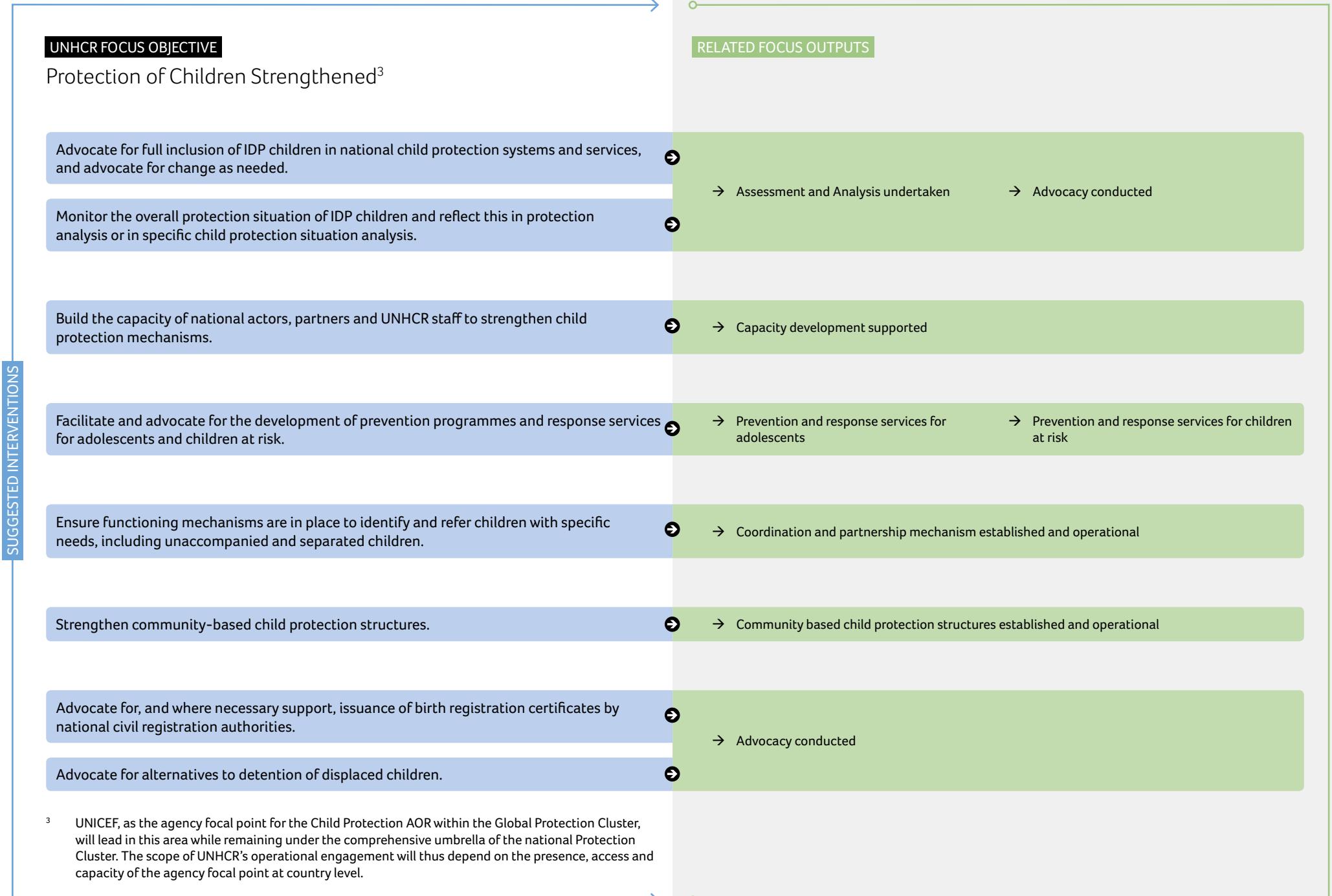




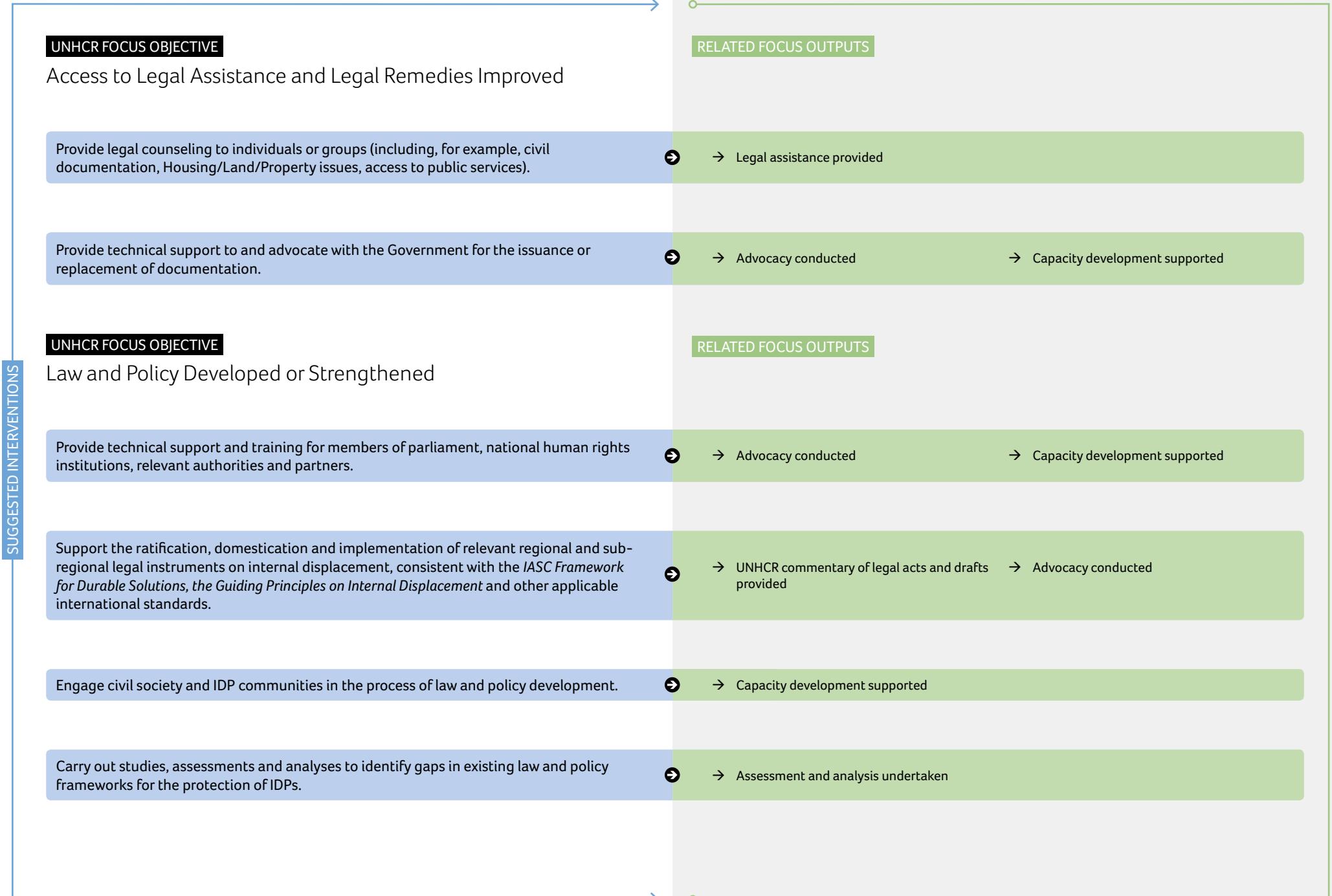
¹ To strengthen the integration of the HIV response during emergencies, UNHCR and WFP are co-leaders of the Global Inter-Agency Task Team (IATT) in integrating HIV interventions into sectors such as protection, health, nutrition, food security, shelter and education, and to produce guidance notes for the various clusters. IATT membership includes UNAIDS, the UN Children's Fund (UNICEF), the UN Food and Agriculture Organization (FAO), Save the Children (StCUK), the Red Cross (IFRC), World Vision International (WVI) and the International AIDS Alliance. See *UNAIDS, October 2014, UBRAF thematic report: addressing HIV in humanitarian emergencies* <https://goo.gl/aW8yfH>



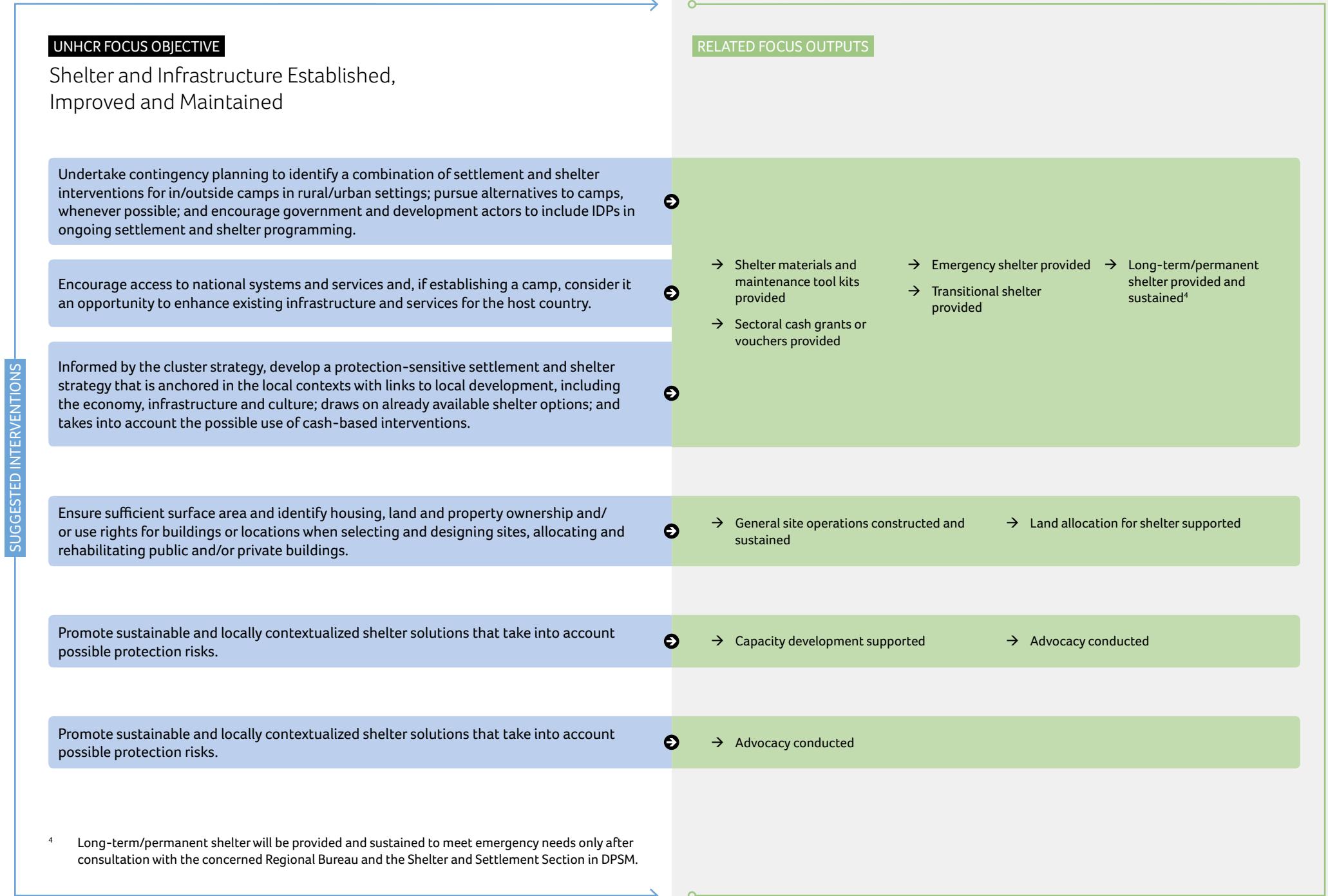
² UNFPA and/or UNICEF, as the agency focal points for the Gender-Based Violence AOR within the Global Protection Cluster, will lead in this area while remaining under the comprehensive umbrella of the national Protection Cluster. The scope of UNHCR's operational engagement will thus depend on the presence, access and capacity of the agency focal points at country level.



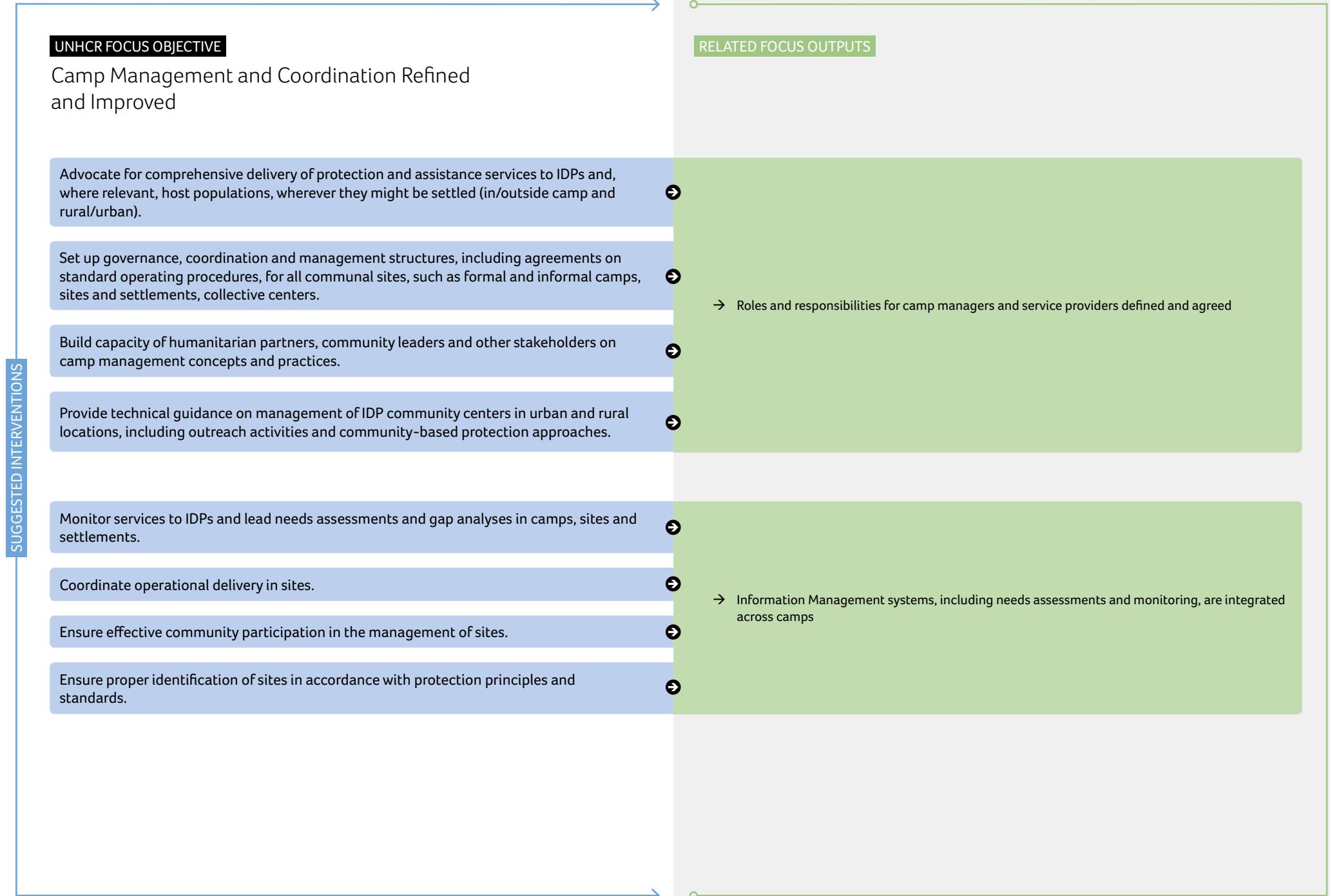
³ UNICEF, as the agency focal point for the Child Protection AOR within the Global Protection Cluster, will lead in this area while remaining under the comprehensive umbrella of the national Protection Cluster. The scope of UNHCR's operational engagement will thus depend on the presence, access and capacity of the agency focal point at country level.

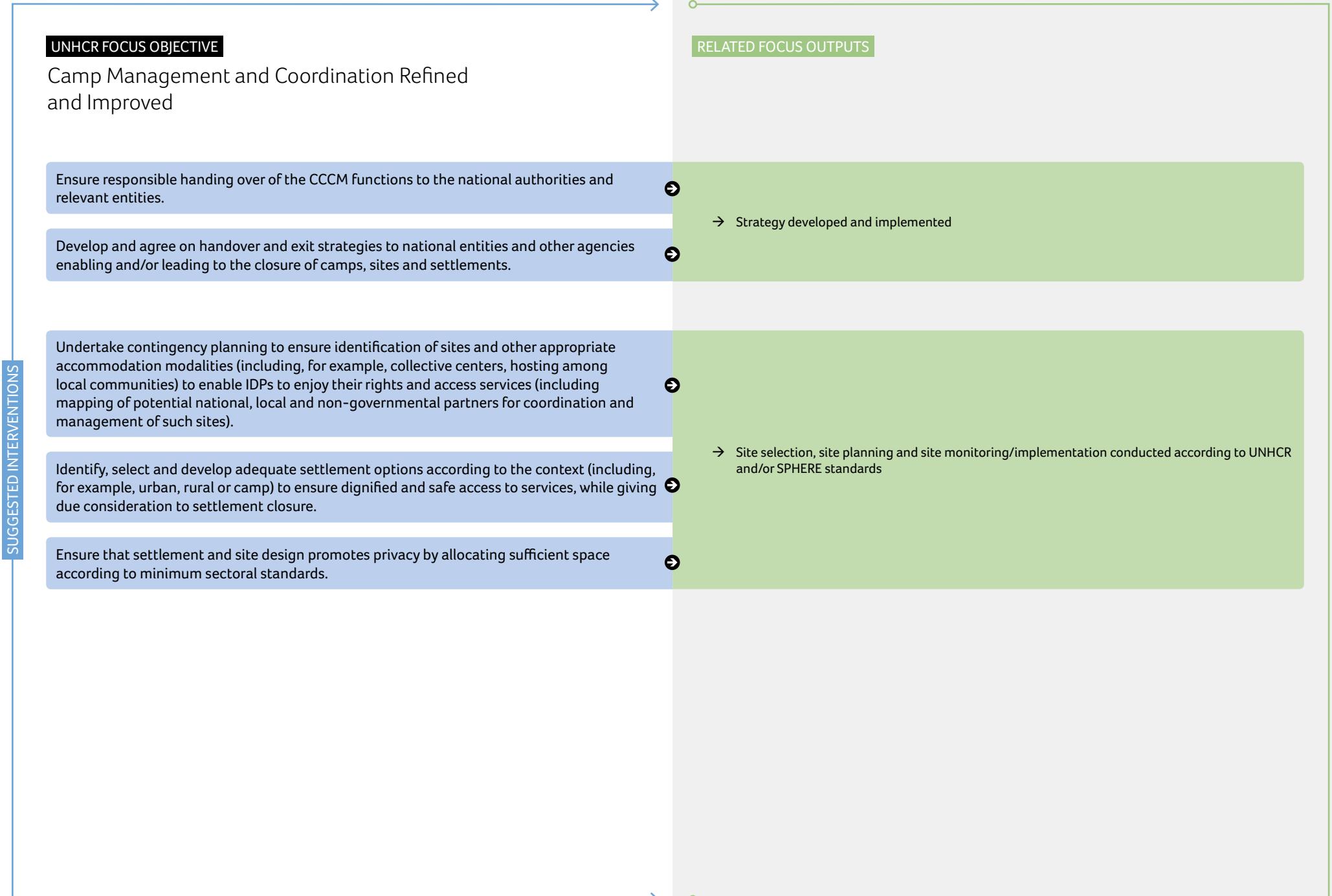


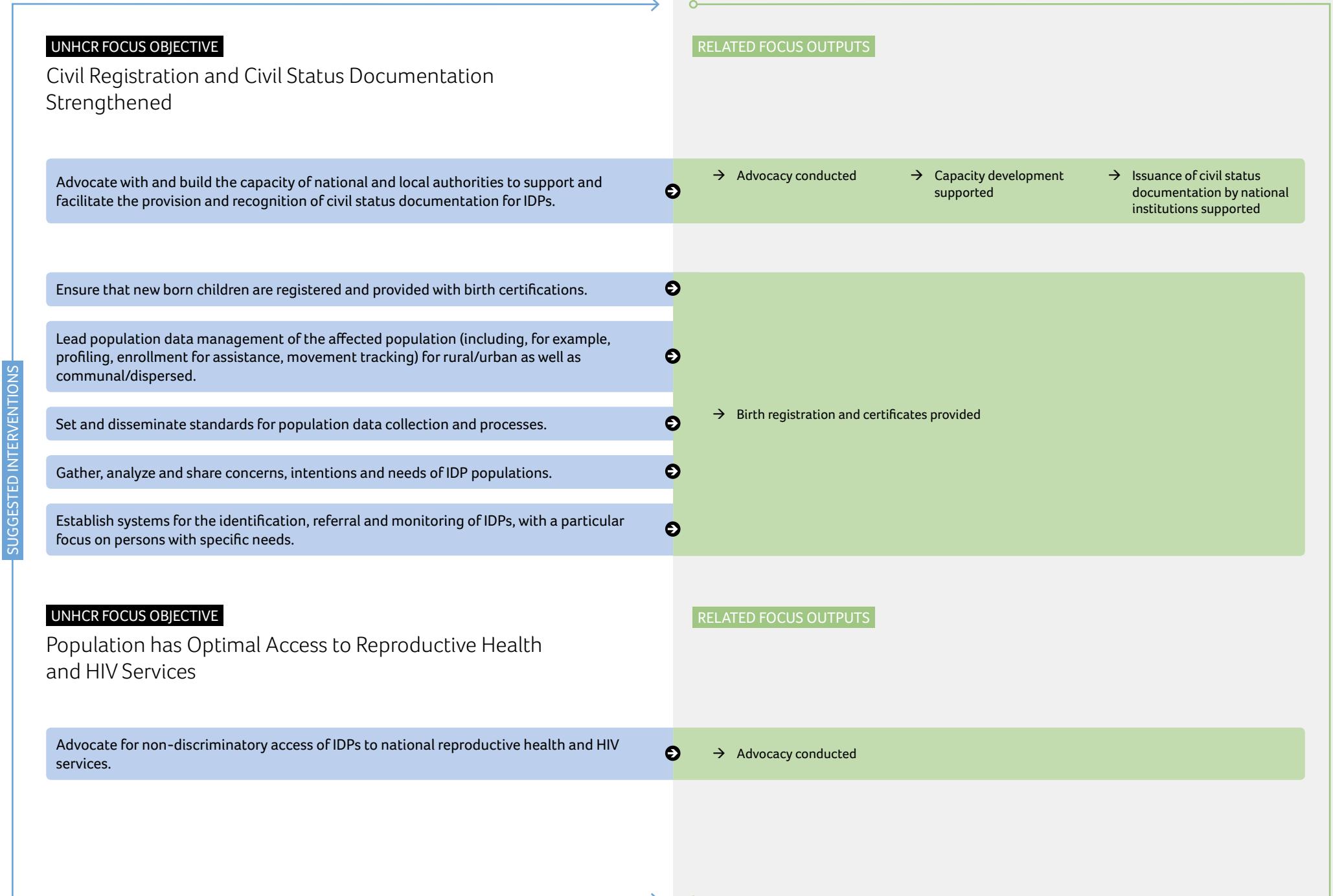


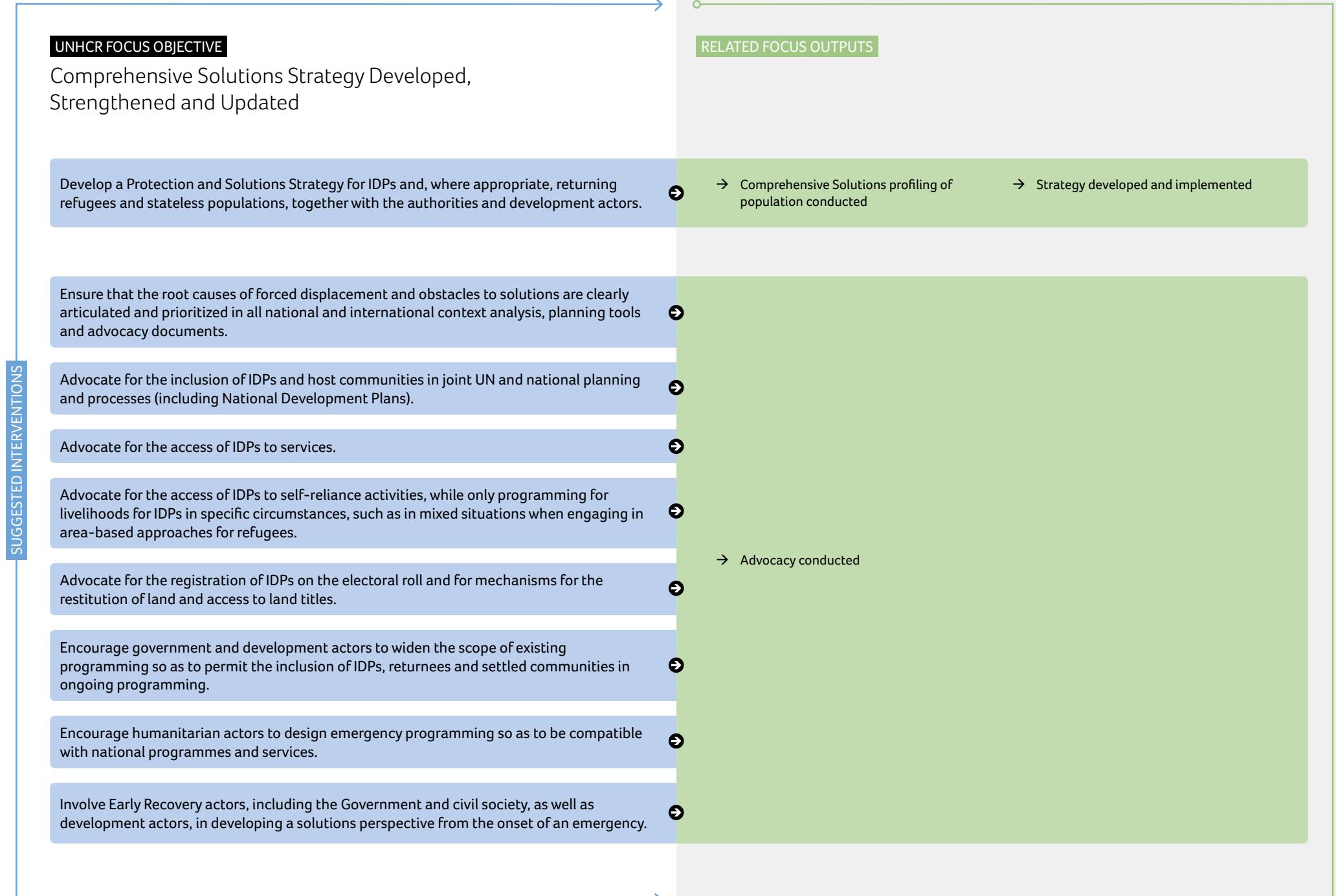


⁴ Long-term/permanent shelter will be provided and sustained to meet emergency needs only after consultation with the concerned Regional Bureau and the Shelter and Settlement Section in DPSM.

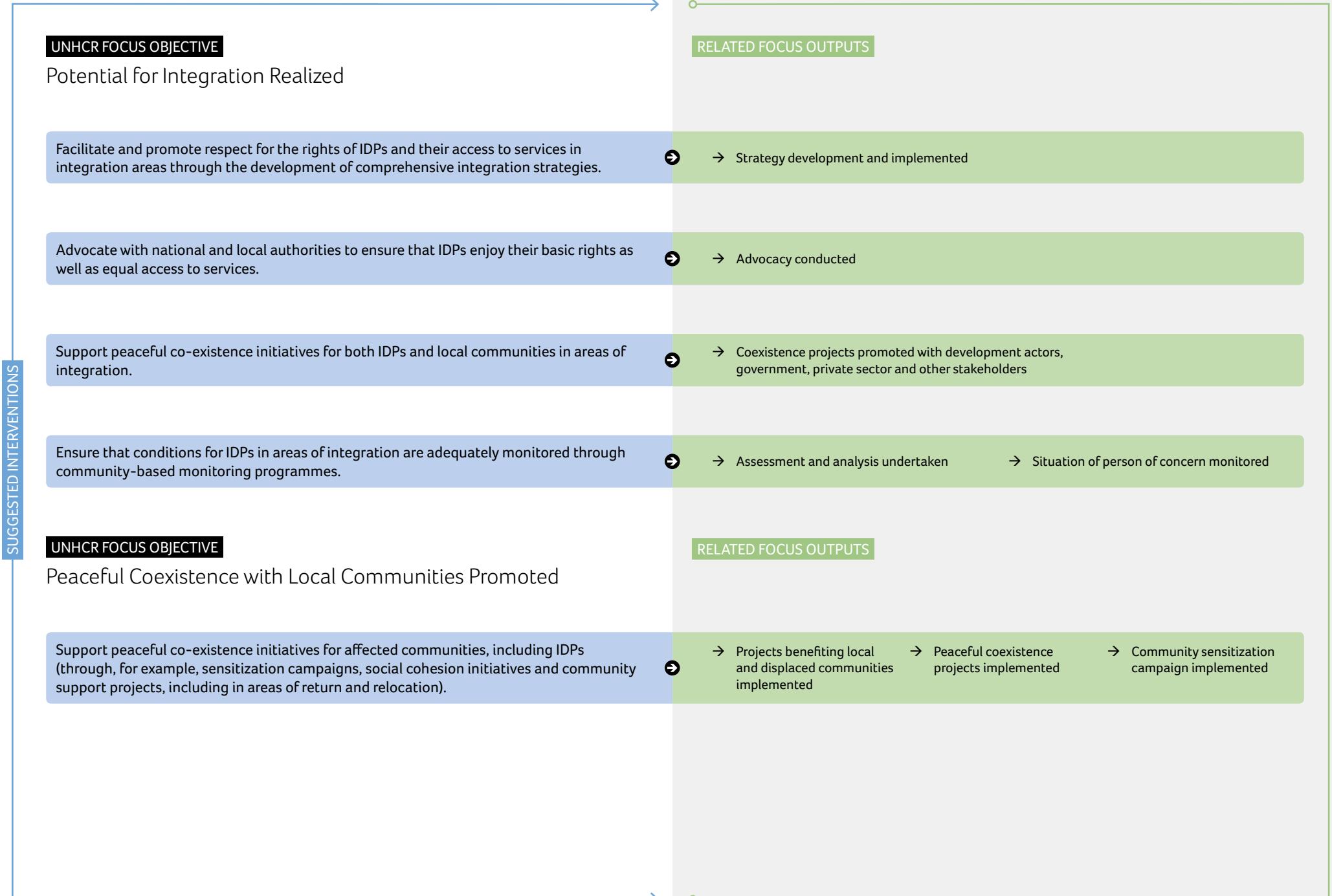


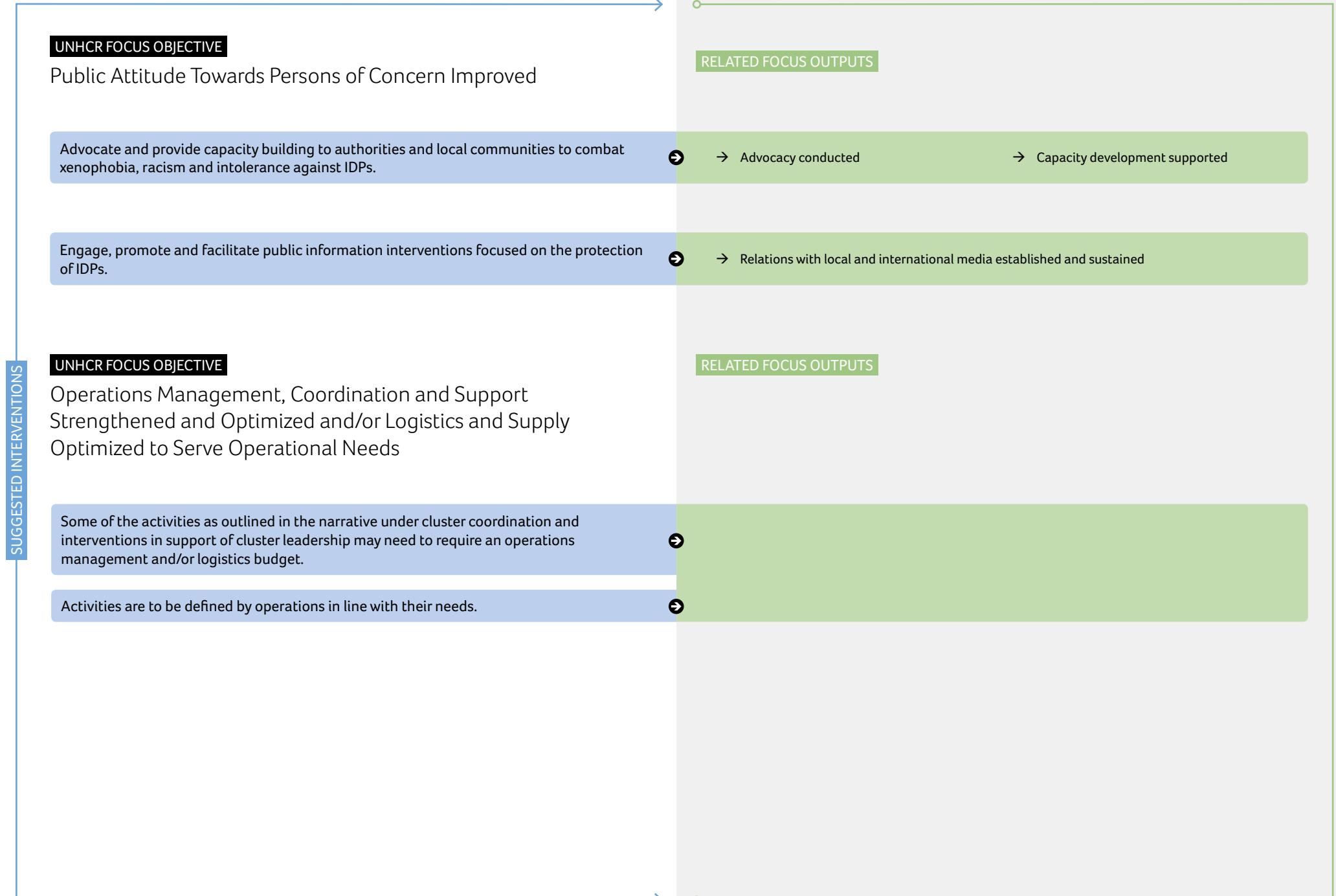














UNHCR

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين